التطورات الداخلية في مصر ١٩٨٦- ١٩٨٩ في ضوء صحيفة الأنوار اللبنانية

م.م آمنه خضير العزاوي

Amna khudair alazzawi

جامعة بغداد / كلية التربية للبنات

amna.k@coeduw.uobaghdad.edu.iq

التطورات الداخلية في مصر ١٩٨٦- ١٩٨٩ في ضوء صحيفة الأنوار اللبنانية

م.م آمنه خضير العزاوي

المستخلص

تحظى دراسة الصحف أو مواقفها من الأحداث التاريخية باهتمام كبير من قبل الباحثين في مجال التاريخ الحديث لكونها أحدى المصادر التي لا يمكن الاستغناء عنها ، وذلك لمرافقتها الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل يومي فهي تعمل على جمع المعلومات بشكل دقيق وتحليل محتواها ومتابعة كل المستجدات حول الأخبار المنشورة فيها ، ولقد كان للصحافة اللبنانية ولاسيما صحيفة الأنوار دوراً كبيراً في جمع ونقل والتفاعل مع التطورات الداخلية والخارجية في مصر وعلى مدار سنوات إصدارها فكانت تغطي الأحداث على الساحة المصرية بشكل دوري منتظم ، وعلى هذا الأساس تم اختيار موضوع البحث (التطورات الداخلية في مصر ١٩٨٦-١٩٨٩ في ضوء صحيفة الأنوار اللبنانية) والذي تناول الأحداث الداخلية منذ العام ١٩٨٦ وما شهدته مصر من حركة اضطرابات وتمرد داخلي قادها قوات الأمن المركزي وصولاً إلى العام ١٩٨٩ والذي شهد فشل الإخوان المسلمين في انتخابات مجلس الشورى وما رافقها من تزايد في أعمال العنف التي قادتها مجموعات من المتشددين ضد النظام الحاكم ، ولقد غطت صحيفة الأنوار الاحدث كافة وبكل حيادية .

الكلمات المفتاحية : الأمن المركزي ، الانتخابات البرلمانية ١٩٨٧، صحيفة الأنوار، مجلس الشورى.

Abstract

The study of newspapers or their attitudes towards historical events is of great interest to researchers in the field of modern history because it is one of the sources that cannot be dispensed with, due to its accompaniment of political, economic and social events on a daily basis, as it works to collect information accurately, analyze its content and follow up all developments about the news published in it, and the Lebanese press, especially the Anwar newspaper, had a major role in collecting, transmitting and interacting with internal and external developments in Egypt and throughout the years of its publication, it covered events in the Egyptian arena on a regular basis, and on this basis the research topic was chosen (Internal developments in Egypt 1986-1989 in the light of the Lebanese newspaper Al-Anwar), which covered the internal events since 1986 and the unrest and internal rebellion that Egypt witnessed led by the Central Security Forces, up to 1989, which witnessed the failure of the Muslim Brotherhood in the Shura Council elections and the accompanying increase in

violence led by groups of extremists against the ruling regime. Al-Anwar newspaper covered all the events with complete impartiality.

المقدمة

تعد صحيفة الأنوار أحدى أهم الصحف اللبنانية والتي صدرت عام ١٩٥٩ عن دار الصياد في بيروت وهي صحيفة سياسية يومية أسسها سعيد فريحة وكانت تلتزم بالتوجه القومي حتى النكسة ، وأستمر اصدار اعدادها حتى اغلاق دار الصياد للطباعة والنشر[١]، ومن خلال متابعتها للأحداث العربية والعالمية في مختلف المجالات نجحت صحيفة الأنوار في تحقيق شهرة واسعة في عالم الصحافة ، وكما هو معروف فأن للصحافة دور كبير في تشكيل الرأي العام والعمل على التأثير اجتماعياً وسياسياً بين صفوف قرائها ،لذا كان لابد من تسليط الضوء على دور الصحافة اللبنانية في نقل الأحداث الداخلية في الساحة المصرية خلال فترة البحث (١٩٨٦-١٩٨٩) لما شهدته مصر خلال هذا الفترة من اضطرابات داخلية وأعمال عنف ضد النظام الحاكم الذي عمل على تجديد ولايته مرة ثانية من خلال انتخابات رئاسية ، كما نقلت تفاصيل انتخابات مجلس الشعب عام١٩٨٧ وما بعدها من انتخابات مجلس الشورى والتي وصفتها المعارضة بالانتكاسة للديمقراطية في مصر، وبعد الاطلاع على الاعداد الخاصة بالصحيفة تبين ان للصحيفة محزون كبير من العناوين التي تناول جوانب الحياة المختلفة في مصر لذلك اقتصر العمل على اختيار الاوضاع السياسية الداخلية وتم تقسيمها على خمسة محاور مع مقدمة وخاتمة عكست نتائج هذا الجهد .

اولاً :- أحداث الأمن المركزي ١٩٨٦

نشبت احداث قوات الأمن المركزي[٢] في الخامس والعشرين من شهر شباط ١٩٨٦ وكانت نتيجة لانتشار شائعات مفادها ان الحكومة المصرية تسعى إلى تمديد مدة خدمة هذه القوات لسنة أخرى لتكون بذلك مدة خدمتهم الكلية اربع سنوات بدلاً ثلاث سنوات فضلاً عن تخفيض مرتباتهم لغرض سداد الديون المتراكمة على مصر، مما أثار غضب المجندين ومع فشل محاولات الضباط في تهدئة الموقف الذي ازدادته شدته بعد سماع شائعات أخرى من خلال أجهزة الراديو أدت إلى وقوع اشتباكات عنيفة بين جنود الأمن المركزي و المجندين في الشرطة استمرت لمدة ثلاث ساعات اسفرت عن سقوط عشرات

الضحايا[٣]، ثم انتقلت الاضطرابات إلى المعسكرات والثكنات المنتشرة في الطريق الصحراوي العسكر الأول على طريق القاهرة – الفيوم والمعسكر الثاني على طريق القاهرة – الإسكندرية فقد طالب المجندين فيها بإلغاء استمرار خدمتهم ضمن قوات الأمن المركزي والتي اوشكت على الانتهاء، وفي غضون ساعات من اندلاع أعمال الشغب تمكن مجندين الأمن المركزي من احتلال منطقة الهرم بأكملها فأعلنت الحكومة المصرية حالة الطوارئ وفرض حضر التجوال في المنطقة ، وتم الاستعانة بقوات الجيش التي طوقت المنطقة التي ينتشر فيها مجندين قوات الأمن المركزي وبعد وقوع الاشتباكات تكمنت قوات الجيش من السيطرة على منطقة الهرم ، وكانت من اخطر التحركات للمجندين في منطقة طرة حيث استخدمت قوات الجيش المروحيات وقامت بقنص عدد من المجندين الذين توجهت مجموعة منهم إلى سجن طرة وفتحت ابوابه وحررت العديد من السجناء ، شارك في هذه الاحتجاجات الالف من الشباب المجندين[٤]، وصلت أعمال الشغب إلى القاهرة ليلة السادس والعشرين من شباط ثم انتشرت في معسكرات الأمن المركزي في القاهرة والجيزة والقليوبية والإسماعيلية وسوهاج ، وقد نجمت عنها أضرار بالغة في المعدات والمباني فقد شملت الفنادق والنوادي الليلية وعربات المترو و وحدات المترو والسيارات وقد صرح الرئيس حسني مبارك انه تمت السيطرة على أعمال الشغب وان المجرمين سيواجهون عقوبات قاسية، ومن اجل مواجهة هذا التطورات تحركت وحدات الحرس الجمهوري لحماية المقرات الهامة في القاهرة، كما تحركت قوات الجيش في الساعة الرابعة من فجر السادس والعشرين من شباط وحدات من قوات الصاعقة والمظلات والمدرعات إلى القاهرة ، ولقد فرض حظراً للتجول في القاهرة و الجيزة والقليوبية، كما توقفت الدراسة جامعات القاهرة[٥].

وعلى أثر ذلك عقد مجلس الوزراء جلسة طارئة لمناقشة احداث الشغب وأعلن مدير مكتب الرئيس ان عدد الجرحى بلغ ٣٢١ شخص وكان منهم ٢٧٣ من جنود الأمن المركزي و ١٢ من القوات المسلحة وكان عدد الجرحى من المدنيين ٣٦ شخص ، كما اصيب ٤ من السائحين ، وعملت النيابة العامة على مواصلة التحقيق مع المشاركين في أعمال الشغب ممن ألقي القبض عليهم ليلة الاحتجاجات من اجل الكشف عن اي تدخلات خارجية لزعزعة الأمن في مصر، كما عقد الرئيس حسني مبارك اجتماع مع رؤساء

الأحزاب المصرية والتي أعربت جميعها عن استنكارها لأحداث الشغب التي صدرت من فئات يفترض انها حريصة على الانضباط والالتزام بالقوانين ، وفي اجتماعه من كبار المستشارين طلب الرئيس من الوزراء بحث إمكانية مساهمة الدولة في تعويض الافراد والشركات عن الأضرار التي لحقت بها ، كما رفُع حضر التجوال لساعات معدودة ليتمكن المواطنين من قضاء احتياجاتهم المعيشية، وعملت البنوك لساعة واحدة تلبية للاحتياجات العاجلة ، وذلك بعد ان اعلن رئيس الوزراء ان الحالة الأمنية مستقرة وانه قد تمت السيطرة على الموقف في انحاء الجمهورية وان الحياة الطبيعية ستعود تدريجياً فضلاً عن عودة القوات المسلحة إلى ثكناتهم(٦)، وفي الثامن والعشرين من شباط عُين اللواء زكي بدر وزيراً للداخلية بدلاً عن اللواء احمد رشدي الذي قدم استقالته على اثر الأحداث ، كما تمت شهدت وزارة الداخلية حركة تغييرات واسعة في الأول من أذار شملت تغيير تسعة من القيادات الكبرى في مقدمتها رئيس مباحث أمن الدولة لعد تمكنهم من التكهن بوقوع احداث العنف أو العمل على الحد منها(٧) .

تابعت صحيفة الأنوار احداث الشغب وموقف الحكومة منها فأوردت الكثير من التفاصيل عن اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد في الرابع من اذار ١٩٨٦ برئاسة الدكتور(علي لطفي)(٨)وناقش خلاله تقريراً مفصلاً عن الأسباب التي ادت إلى وقوع احداث الشغب بناءً على تقارير وردت من المحافظات الخمسة التي شملتها الأحداث ، كما نقلت صحيفة الأنوار ان السيد علي لطفي وجه برقية تأييد إلى الرئيس مبارك (لما اتخذه من قرارات حاسمة وحكيمة حالت دون استفحال الموقف واخمدت الفتنة في مهدها)، ولقد اشاد وزير الإعلام صفوت الشريف بموقف الشعب بكافة فئاته وأحزابه لحماية الأمن المصري ، كما صرح اللواء بدر وزير الداخلية بأن عدد المسجونين الذين هربوا من سجن طرة بلغ ١٢٠٠ مسجون القي القبض على الغالبية منهم وسلم البعض الاخر انفسهم للسلطة . كما أشارت الصحيفة إلى ان الحزب الوطني الديمقراطي شكل كتائب من الشباب أوكلت اليها مهمة إعادة تعمير ما تم تدميره من منشأة على يد المجندين، وخلال هذا الاجتماع قرر مجلس الوزراء صرف معاشات استثنائية لأسر الضحايا على ان تتولى وزارة التأمينات الإجراءات الخاصة بذلك ، وان تقوم المحافظات بإصلاح المباني الحكومية الواقعة في نطاقها ومباني

الخدمات، في الثامن من شهر شباط اعلنت صحيفة الأنوار ان السلطات المصرية قررت رفع حضر التجوال نهائياً في القاهرة الكبرى واستئناف الدراسة في جميع المعاهد والجامعات والمدارس ، كما اوردت قرار السلطات المصرية الذي نفت تمديد فترة التجنيد لخدمة مجندي الشرطة في قوات الأمن المركزي وان تسريحهم سيجري في موعده المقرر بعد انتهاء ثلاث سنوات من الخدمة الالزامية(٩).

وفي السادس من أذار أعلنت الصحف المصرية موافقة وزير الدفاع المشير (محمد أبو غزالة)(١٠)على إنهاء تجنيد العناصر غير الصالحة بالشرطة فورا دون التقيد بمدة محددة، فيما أعلن وزير الداخلية تسريح ٢١٦٤٤ مجندا من الشرطة قبل الخامس عشر من اذار ١٩٨٦ وهو ما يمثل ١٣% من عدد المجندين في قوات الأمن المركزي ، ونشرت صحيفة الأنوار خبراً عن جولة الرئيس حسني لمنطقة الأهرام حيث زار فيها معسكراً خالياً كان يضم الف وخمسمائة مجند من جنود الأمن المركزي فقرر تحويله إلى فندق سياحي جاء ذلك بعد انتهى أعمال الشعب (١١).

ونقلت صحيفة الأنوار تعليق عن صحيفة نيويورك تايمز الذي أعربت فيه عن قلق الولايات المتحدة الأمريكية حيال احداث الشغب والتمرد التي وقعت في مصر وتساءلت عن إمكانية مساعدة واشنطن لمصر من اجل مواجهة مشاكلها(١٢)، وفي زيارة قام بها ريتشارد مورفي مبعوث الرئيس الأمريكي ريغان إلى القاهرة في شهر اذار أشاد بالمهارة الفائقة للحكومة المصرية في معالجة احداث الشغب التي اثارت تساؤلات في الخارج عن مدى استقرار مصر وسلامة السياح فيها ، وأكد انه من خلال ملاحظاته الشخصية فأن القاهرة تجعل المرء يحس احساساً كاملاً بالاستقرار وبوجود حكومة سيطرتها محكمة ، كما أكد ان واشنطن ستفرج عن معونة قيمتها ١٥٠ مليون دولار كانت محتجزة لحين تنفيذ إصلاحات اقتصادية في مصر، فطالب الرئيس مبارك من مجلس الوزراء وضع برنامج اصلاحي اقتصادي قوي وعملي وجذري والعمل بالسرعة الممكنة لتنفيذه(١٣).

وبالعودة إلى إجراءات الحكومة المصرية في مواجهة أعمال العنف طالب الرئيس حسني مبارك من النيابة العامة التعرف على الأسباب الحقيقة للأعمال الشغب بعيداً عن اية مؤثرات ليُحقق في كافة الجوانب النفسية والاجتماعية والفكرية وعدم الاكتفاء بدراسة

الجوانب الجنائية وذلك من اجل التحقق من عدم تكرار هذا الأعمال في المستقبل ، وجهت التهم إلى ما يقارب ثلاثة الالف شخص من عناصر الأمن المركزي الذين اشتركوا في أعمال العنف خلال شهر شباط [١٤] ، واعلن النائب العام ان العسكريين سوف توجه لهم تهم التمرد واختلاس الأسلحة والاخلال بالأمن اما المدنيون توجه لهم تهمة التظاهر واحداث الأضرار بالملكيات العامة ، واعترف عدد من جنود الأمن المركزي بأن عدد ممن تزعموا حركة التمرد والدعوة إلى التخريب و استولوا على الذخائر والأسلحة ، وأكد الكثير من الجنود انهم كانوا رافضين الانضمام لهذا التمرد وحاولوا البقاء داخل معسكراتهم الا ان زملائهم اعتدوا عليها واجبروهم على الاشتراك معهم ، انتدب النائب العام جميع المحامين بالقاهرة والجيزة للمشاركة في التحقيق وتقرر عدم نشر اي تفاصيل عن مجريات التحقيقات لحين إعلان النتائج وذكرت صحيفة الأنوار نقلاً عن وكالة انباء الشرق الاوسط ان اللواء احمد رشدي وزير الداخلية السابق وعبدالحميد حسن محافظ الجيزة وعدد من المسؤولين في جهاز الأمن وضباط الجيش قد مثلوا امام السلطات المختصة بالتحقيق في هذه القضية، كما تم الإفراج عن ٦٧٥ شخصاً فور التحقيق معهم واخلي سبيل ١٩٦ عسكرياً و ١٦ مدنياً الذين اعتقلوا في شباط دون ذكر اي تفصيل عن سبب اخلاء سبيلهم.[١٥]

وفي الثالث من نيسان اعلن النائب العام نتائج التحقيق التي أثبتت عدم وجود اي تدخلات من دول خارجية أو مجموعة سياسية أو دينية داخلية في أعمال الشغب التي اندلعت في شباط ١٩٨٦ وذلك بعد احالة ١٢٣٦ شخصاً للمحاكمة في محاكم القاهرة والجيزة وأسيوط وسوهاج وبنها وهي المحافظات التي وقعت فيها الأحداث ،وأكدت التحقيقات ان اسباب تمرد المجندين هي سماع خبر تمديد مدة الخدمة فضلاً عن عوامل عديدة منها سوء احوال المعيشة ، سوء معاملة الضباط لهم التي قد تصل إلى التعذيب وحرمانهم من الاجازات لمدة طويلة ، عدم وجود رعاية صحية أو اجتماعية كافية لهم ، كل ذلك أدى إلى انتفاضتهم ضد الحكومة [١٦]. كان تمرد قوات الأمن المركزي من أبرز الأحداث الداخلية التي هددت نظام مبارك، ودفعته للاستعانة بالجيش لضبط الشارع في ظل تمرد قوات مهمتها حفظ الأمن، وتكمن خطورة هذا التمرد انه كان مصحوب بأعمال عنف وقتل وتدمير منشأة عامة وسياحية .

كما سبق هذا التمرد مجموعه من الأحداث التي جعلت هذا الفترة من اصعب فترات حكم حسني مبارك منها اختطاف السفينة الايطالية اكيل لاورو واقتيادها إلى ميناء بورسعيد ومن ثم استسلام خاطفيها الذين احتجزوا ما يقارب ٤٠٠ شخص ، وبحسب ما نشرت صحيفة الأنوار فأن معلومات مصرية اسهمت في تسهيل اعتراض خاطفي السفينة وانهاء ازمة الاختطاف[١٧]، مروراً بحادثة الجندي (سليمان خاطر)[١٨] تابعت صحيفة الأنوار قضية الجندي الذي حكم علية بالسجن مدى الحياة وكانت محاكمته المغلقة قد ادت إلى خروج تظاهرات في جامعة الزقازيق نظمتها أحزاب المعارضة ، ففي الثامن من كانون الثاني ١٩٨٦ نشرت خبراً عن الغموض الذي يحيط بحادثة شنق الشرطي المصري وتناولت العديد من التفاصيل الخاصة بقضيته امام المحكمة وأكدت ان محاميه يستبعد ان يكون موكله قد شنق نفسه وقد اثارت وفاته احتجاجات في جامعات القاهرة فيما حذر وزير الداخلية المصري احمد رشدي طلاب الجامعات من التظاهر خارج اسوار الجامعة وهدد بالتصدي لهم بأي ثمن ، كما تمت محاصرة قرية سليمان خاطر أكثر من خمسة ايام من اجل إعادة السيطرة والنظام فيها ،واتهم وزير الداخلية الشيوعيين والناصريين والأصوليين المسلمين باستخدام وفاة الشرطي للتحريض على الاضطرابات وتعهد بأعاده النظام إلى الشارع المصري فتم اعتقال سبعة وأربعين شخصاً ممن شاركوا في المظاهرات ، اعلن نواب الحزب الحاكم ان تشريح الجثة أكد انتحاره شنقاً ، واتهمت اسرة سليمان وأحزاب المعارضة الحكومة المصرية بمقتل سليمان وهذا ما يرجحه الدكتور محمد الباز في كتابه العقرب السام[١٩] .

ثانياً:- الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٧

تميزت مدة حكم الرئيس المصري حسني مبارك بالحرص على الاستقرار السياسي الذي تمثل في استقرار السلطات التنفيذية والتشريعية مما أدى إلى الزيادة في عمر الوزارات مقارنة مع وزارات عهدي عبد الناصر والسادات ، فضلاً عن استكمال المجالس التشريعية مدتها الدستورية باستثناء مجلسي الشعب المنتخبين في عام ١٩٨٤،١٩٨٧ حيث تم حلهما بناء على قرارات صادرة من المحكمة الدستورية[٢٠]

كانت انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٤ قد تمت طبقاً لنظام (القوائم الانتخابية)[٢١] عملاً بمواد القانون رقم (١١٤) لسنة ١٩٨٣ الخاص بتعديل بعض احكام القانون (٣٨ لسنة ١٩٧٢)في شأن مجلس الشعب حيث اقتصرت المشاركة على المرشحين المنتمين للأحزاب فقط بذلك تم حرمان المستقلين من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، مما أدى إلى رفع دعوى قضائية إلى المحكمة الدستورية العليا من قبل بعض المعارضين المستقلين حيث طالبوا بحل مجلس الشعب وطعنوا في دستورية القانون الانتخابي المرقم (١١٤ لسنة ١٩٨٣) الذي أخل بمبدأ المساواة بين المواطنين[٢٢]،أذ تنص المادة (٦٢) من الدستور على (للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون والمساهمة في الحياة العامة واجب وطني) وهذا ما اقرته المحكمة الدستورية ، بعد ذلك تم السماح للمستقلين بالترشيح لعضوية مجلس الشعب بعد اصدار القانون رقم (١٨٨) لسنة ١٩٨٦ الخاص بتعديل بعض الاحكام الخاصة بانتخاب اعضاء مجلس الشعب والذي جمع بين نظامي الانتخاب بالقوائم الحزبية والانتخاب الفردي ثم دعى الرئيس مبارك الشعب للاستفتاء على حل مجلس الشعب وتم تحديد يوم الاستفتاء في الخميس الموافق الثاني عشر من شباط ١٩٨٧ ،على ان يتوقف انعقاد جلسات مجلس الشعب من تاريخ نشر القرار المرقم (٣١ لسنة ١٩٨٧) [٢٣] .

توقعت صحيفة الأنوار وبحسب تصريحات مسؤولين حكوميين ان يحظى حل المجلس بموافقة ما يتراوح بين ٧٥ % إلى ٩٥ % من اعداد المشتركين في الاستفتاء والذي اجري في موعده ، وأعلن وزير الداخلية زكي بدر موافقة الشعب بأغلبية ٦٠,٨٥ % من المشاركين في الاستفتاء على حل مجلس الشعب ، وبعد إعلان النتائج أصدر رئيس الجمهورية قرار رقم (٤٦) بشأن حل مجلس الشعب والدعوة إلى انتخاب مجلس جديد ودعوته للانعقاد ، وفقاً لنص المادة (١٣٦)[٢٤]من الدستور المصري يجب ان يشتمل القرار الصادر بحل المجلس على دعوة الناخبين لأجراء انتخابات جديدة في مدة لا تتجاوز ستين يوماً وعلى ان يجتمع المجلس الجديد خلال عشرة ايام من تاريخ اتمام الانتخابات[٢٥].

وذكرت صحيفة الأنوار أن على أحزاب المعارضة ان تقوم بالتحالف فيما بينها للفوز بأكبر عدد ممكن من المقاعد في هذه الانتخابات، حيث ينبغي على اي حزب ان

يحصل على ٨% من مجموع الاصوات لشغل اي مقعد قد يفوز به ، وكان من شأن خوض أحزاب المعارضة الانتخابات في قائمة موحدة ان يمكن الأحزاب الاصغر من التغلب على هذه العقبة وان تمثل في المجلس الجديد(٢٦).

فيما يخص حزب الوفد وهو ابرز أحزاب المعارضة في مصر فقد بدد احتمالات تحالفه مع اي حزب اخر اصغر منه حجماً لاسيما وأن الحزب قادر على تخطي نسبة الثمانية بالمئة دون تحالف ، نقلت صحيفة الأنوار ان اللجنة العليا لحزب الوفد الجديد رفضت عروض لدخول الانتخابات في قائمة واحدة تشمل جميع أحزاب المعارضة، كما أوردت تصريح أمين عام الحزب (ابراهيم فرج)(٢٧)انه تبين للجنة العليا استحالة تحقيق القائمة الواحدة للمعارضة لمخالفتها القانون المنظم لانتخابات مجلس الشعب لأن القانون كان يحضر تحالف أكثر من حزب داخل قائمة واحد نقلت صحيفة الأنوار عن حزب الوفد الجديد برئاسة فؤاد سراج الدين رغبته في حصول مصر على استقلالها الاقتصادي بدلاً عن استيرادها لجميع المواد الغذائية ، وسعيه إلى وضع دستور جديد يحد فيه من سلطات الرئيس ويجعل انتخابه بشكل مباشر من الشعب والذي يمتلك حق اسقاط الحكومة ، كما طالب بإلغاء قوانين الطوارئ التي فرضت في اعقاب اغتيال السادات(٢٨).

تحالف كل من حزب العمل الاشتراكي وحزب الاحرار مع الإخوان المسلمين وتم تشكيل ما يعرف بالتحالف الإسلامي ، لكون حزب العمل سبق وفشل في الانتخابات فحاول الاستفادة من القاعدة الشعبية للإخوان المسلمين والذين لم يكن بمقدورهم الاشتراك في الانتخابات كونهم لا يملكون حزباً سياسياً ،اما حزب الاحرار فكان من الأحزاب الصغيرة والتي لا تمتلك شعبية واسعة فلم يكن حزباً معارضاً بالمعنى الحقيقي فكان لابد من انضمامه للتحالف وكان المرجح ان تكون نسبة مشاركة الإخوان المسلمين بنسبة ٤٠% من قائمة حزب العمل ورشح بعض المحللون السياسيون ان تفوز بما يتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ مقعد مقابل ٨ مقاعد في انتخابات عام ١٩٨٤ عندما تحالف الإخوان مع حزب الوفد، وتضمن برنامج التحالف الإسلامي محاولة اصلاح نظام الحكم بالديمقراطية الصحيحة وتطبيق الشريعة الإسلامية واغلاق ابواب الفساد كما ركز البرنامج الانتخابي على الاهتمام بمجال

الثقافة والإعلام والتنمية والسعي إلى معالجة المشاكل الاقتصادية والأمن القومي والعلاقات الخارجية[٢٩].

وبحسب ما اوردته صحيفة الأنوار فأن اتجاهات الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات تتراوح بين اليسار المعتدل واليمين الإسلامي ، وفي تقريرها عن الأحزاب لخصت اهداف كل من الأحزاب الرئيسية منها الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم منذ عام ١٩٨١ برئاسة حسني مبارك والحائز على ٣٩١ من مقاعد المجلس السابق ، وتحتل الانجازات المحققة ضمن الخطة الخمسية للتنمية مكاناً بارزاً في برنامجه الانتخابي فضلاً عن وعود تخص الوظائف والاجور والاسكان تقوم على اساس خطة خمسية تبدأ في تموز من العام نفسه ، اما حزب التجمع الوطني فقد ارتكز برنامجه الانتخابي على ضرورة إعادة التوازن إلى الاقتصاد المصري وايقاف التردي الحاصل في كافة اوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مع التأكيد على مواجهة تسلط الحزب الحاكم ، وحافظ على دوره المدافع عن الطبقات المتوسطة كما هم الحال في الانتخابات السابقة[٣٠].

وقبل يومين من اجراء الانتخابات اعلنت مصادر أمنية أن شرطة الأمن كانت قد اخلت سبيل مجموعة من المشتبه بأنهم اعضاء في جماعة شيوعية تسعى إلى اثارة الاضطرابات اثناء الانتخابات البرلمانية وانه تم ضبط منشورات معهم تحث الناخبين على التصويت لمصلحة مرشحين شيوعيين لاسيما وانهم انضموا إلى قائمة حزب التجمع ، وكان من بين من اخلي سبيله الصحفي احمد سيد حسن محرر صحيفة الاهالي الناطقة باسم الحزب والذي نفى انتمائه إلى اي تنظيمات شيوعية[٣١].

توجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع في السادس من نيسان من الساعة الثامنة صباحاً حتى الخامسة مساءً وتجاوز عدد الناخبين المسجلة اسمائهم في قوائم الانتخاب الاربعة عشر مليون ناخب للاقتراع على مرشحين من الحزب الوطني الديمقراطي وخمسة أحزاب معارضة أخرى لاختيار ٤٤٨ عضواً لمجلس الشعب الجديد من عدد المرشحين على قوائم الأحزاب البالغ عددهم ١٧٠٠ مرشح وبلغ عدد المرشحين للمقاعد الفردية ١٩٣٨ مرشح ،وبلغ عدد اللجان الانتخابية أكثر من ٢١ الف لجنة فرعية و هناك ٢٧٦ لجنة عامة يرأسها قاضي ، وشهد يوم الانتخابات بعض من أعمال العنف المتفرقة فقد رصدت صحيفة

الأنوار بعضنا منها حيث اعلنت مصادر من المعارضة والشرطة المصرية عن وقوع احداث اطلاق نار واشتباكات بالأيدي بين الناخبين ، كما نقلت عن وكالة رويتر تعرض اكبر مصوريها فريدريك نعيمة للضرب من بعض الناخبين في جنوب غرب القاهرة عندما قام بالتقاط الصور الفوتوغرافية لمجموعة من القرويين من انصار الحزب الوطني وهم يعتدون بالضرب على محمد عبدالقدوس احد مرشحين جماعة الإخوان المسلمين، كم ألقي القبض على عدد من المسلمين المتشددين بعد احراقهم صندوقي اقتراع واتلاف ثلاثة صناديق أخرى في كفر الشيخ عندما حاول مسؤولون اغلاق اللجنة الانتخابية قبل الموعد(٣٢).

اعلنت صحيفة الأنوار في العاشر من نيسان ان النتائج النهائية للانتخابات التي قد تم الانتهاء منها في الدوائر الثماني والأربعين على مستوى الجمهورية على ان تتم الإعادة في الدوائر الفردية التسعة المتبقية في الثالث عشر من الشهر ذاته حيث لم يحصل فيها اي من المرشحين الفرديين على الحد الادنى من الاصوات المطلوبة ، وجرت انتخابات الإعادة بين مرشحين اثنين عن كل دائرة ، ومن ناحية أخرى اعترض زعماء المعارضة على نتائج الانتخابات واتهموا الحكومة بالغش حيث قال ابراهيم شكري زعيم المعارضة في المجلس الجديد في مؤتمر صحفي (النتائج التي اعلنت غير صحيحة وغير قانونية) وان حزبه تقدم بدعوى قضائية تطعن بنتائج الانتخابات وتطالب بإلغائها، كما اتهم زعيم حزب الاحرار الحكومة بالاستيلاء على ٢٨ مقعد من مقاعد الحزب وسبعة من مقاعد حزب الوفد الجديد.(٣٣)

أعلن وزير الداخلية زكي بدر النتائج النهائية للانتخابات والتي أشارت إلى فوز الحزب الوطني الديمقراطي بأغلبية كبيرة حيث حصل على ٣٤٥ مقعداً وحصل التحالف الثلاثي الذي ضم حزب العمل وحزب الاحرار والإخوان المسلمين على ٦١ مقعداً ليصبح بذلك التجمع الرئيسي للمعارضة ،كما انخفض عدد مقاعد حزب الوفد إلى ٣٥ مقعداً وحصل المستقلين على سبعة مقاعد ، وفشل حزبان هما التجمع الوطني وحزب الامة في الحصول على نسبة ٨% ،حصلت النساء على ١٨ مقعداً كما حصل الاقباط على ٩ مقاعد في مجلس الشعب ، بذلك ارتفعت نسبة تمثيل المعارضة في مجلس الشعب والتي تميزت مناقشاتها بأثارة القضايا الخاصة بالحريات و توفير الضمانات الدستورية للمواطنين ، وبالرغم

من ذلك جرى التشكيك في نتائج الانتخابات ونزاهتها في دوائر معينة ،كما سعت بعض قيادات المعارضة إلى الطعن في نتيجة الانتخابات والتشكيك في دستورية قانون الانتخاب[٣٤] حتى لاقى مجلس الشعب ١٩٨٧ نفس مصير سابقه بناءً على حكم صادر المحكمة الادارية[٣٥].

ثالثاً:- تجديد المدة الرئاسية لحسني مبارك

قبل انتهاء المدة الرئاسية الأولى وأعمالاً بنص المادة الدستورية رقم (٧٦) تقدم ٣٧٣ عضواً من اعضاء مجلس الشعب باقتراح يقضي بتجديد ترشيح الرئيس حسني مبارك لمدة رئاسية ثانية ، وقد ذكرت صحيفة الأنوار انه في غياب اي منافسة جدية الأكثرية البرلمانية ترشح مبارك لرئاسة ثانية ، كما نقلت عن رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب ان تسعة اشخاص طلبوا الترشيح للرئاسة من بينهم اثنين من المهندسين ومحامي واستاذ جامعي ولكن لم تساندهم توقيعات ثلث اعضاء مجلس الشعب كما يقتضي القانون فقد ساندت الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي والتي تشكل اغلبية مرشحها حسني مبارك ، وفي السادس من تموز ١٩٨٧ وافق على المقترح ٤٢٠ نائب من اصل ٤٣٣ ممن حضروا الجلسة وقد اعترض عضوان فقط على الترشيح ، كما أنسحب نواب حزب الوفد من الجلسة باستثناء ستة منهم قدموا استقالتهم من الحزب والموافقة على الترشيح[٣٦] .

وفي السياق ذاته أكدت صحيفة الأنوار ان بعض أحزاب المعارضة عزمت على عدم الاشتراك في إعادة الترشيح ومعنى ذلك ان أنصارها يمتنعون عن التصويت بدلاُ من الادلاء بأصواتهم ضد الرئيس مبارك، كما اعلن اثنان من أحزاب المعارضة تأييدهما لإعادة الترشيح وهما حزب الاحرار الاشتراكيين وحزب الامة ، وعارض حزب التجمع الوطني التقدمي عملية إعادة الترشيح حيث هاجم رئيس الحزب سياسات مبارك وقال انها تزيد الفقراء فقراء والاغنياء غنى [٣٧].

اصدر الرئيس مبارك قراراً يحمل الرقم ٣٣٨ لسنة ١٩٨٧ دعى فيه الناخبين المصريين المقيدة اسمائهم في جداول الناخبين للاجتماع في مقار اللجان الفرعية في يوم الاثنين الموافق الخامس تشرين الأول لأبداء الرأي في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية وتستمر عملية التصويت من الساعة الثامنة صباحاً حتى الخامسة عصراً وتعلن نتائج

الاستفتاء قبل الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٨٧ حيث تنتهي المدة الرئاسية الأولى، وتتخذ وزارة الداخلية كافة الترتيبات والإجراءات التنفيذية لأجراء الاستفتاء[٣٨].

اشارت صحيفة الأنوار إلى ان المظاهر المحيطة بأعاده الانتخاب مماثلة لما يجري في الدول ذات الحزب الواحد مما ينفي حقيقة ان مصر احدى الدول القليلة التي توجد فيها تعددية حزبية في العالم العربي ، كما نقلت اراء محللين مصريين واجانب يعزون الاجماع السائد إلى غياب مرشحين أخرين فضلاً عن القبول الواسع الذي ناله الرئيس مبارك في الفترة الرئاسية الأولى ، وفي الرابع من تشرين الأول وجه الرئيس مبارك كلمه دعى فيها الناخبين البالغ عددهم ١٤ مليون ان يدلوا بأصواتهم سواء قالوا نعم ام لا، وطالب الشعب المصري بأثبات ايمانه بالديمقراطية من خلال ممارسة حقوقه وواجباته الدستورية والادلاء بصوته ليكون شهادة امام التاريخ ان الشعب اختار الديمقراطية، وجاء في صحيفة الأنوار ان الحكومة المصرية حاولت زيادة الحماس الجماهيري من خلال الاجتماعات والشعارات والإعلانات المنظمة التي تشرف عليها الحكومة و تمثل ملايين العمال والفلاحيين تأييدها لتولي الرئيس مبارك فترة رئاسية ثانية. [٣٩]

شهدت اللجان الانتخابية اقبالاً واسعاً من الناخبين بالرغم من الامطار التي شهدتها بعض المناطق والتي لم تمنع توجههم إلى صناديق الاقتراع ، فقد شارك في الانتخابات ١٢ مليون و٧١٢ الف ناخب من بين ١٤ مليون ،وفي السادس من تشرين الأول اعلنت الحكومة المصرية ان الرئيس المصري حسني مبارك حصل على ٩٧% من الاصوات في الاستفتاء على انتخابه لفترة رئاسية ثانية مدتها ست سنوات ، وجاء إعلان النتائج مع حلول الذكرى السادسة لاغتيال الرئيس انور السادات ،حيث صرح وزير الداخلية ان الجماهير اختارت قائدها وبذلك اجابة حاسمة على دعاوى السلبية والمقاطعة[٤٠].

وفي يوم الاثنين الموافق الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٨٧ قام حسني مبارك بأداء اليمين الدستوري ، والقى بيان في مجلس الشعب أكد فيه ان (الديمقراطية لن تهزم رغم المحاولات والمناورات من اعداء الديمقراطية لأن الشعب هو الاقوى)، عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة برئاسة رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي اعد فيها خطاب الاستقالة الذي مثل نهاية مرحلة عمل الوزارة الأولى التي شكلت في ١٢ / أيلول /١٩٨٦ ،و تم القاءه

امام مجلس الشعب طبقاً للدستور الذي يقضي باستقالة الوزارة فور بدء الفترة الرئاسية الثانية ، وفي الجلسة ذاتها تم إعادة تكليف الدكتور عاطف بتشكيل الوزارة الثانية والتي شكلت بالقرار رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٨٧ و ادت اليمين الدستوري في الثالث عشر من اكتوبر، وفي اول اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة مبارك أشار إلى اهمية دور الحكومة الجديدة في مرحلة البناء لكل المجالات وان التعديلات التي تمت تهدف إلى تخفيف العبء عن الوزراء بما يحقق كفاءة الاداء ، حيث اجريت تعديلات محدودة لم تشمل الحقائب الوزارية الأساسية ، حيث تم استبدال اربع وزراء مع اضافة وزارة جديدة للتعاون الدولي وان استحداثها ارتبط باتفاقية جدولة الديون مع صندوق النقد الدولي وتمتع مسؤوليها بسلطة على مستوى عالي تتبع رئيس الوزراء بشكل مباشر[٤١]، وضمت الوزارة اربع نواب لرئيس الوزراء مع ٢٧ وزير واستمرت حتى الفترة الرئاسية الثالثة.[٤٢]

ومن الجدير بالذكر ان الدكتور عاطف صدقي كان قد تسلم رئاسة الوزراء على اثر استقالة حكومة علي لطفي في تشرين الثاني ١٩٨٦ الذي قضى ١٤ شهراً في منصبه عانت فيها مصر من المشاكل الاقتصادية وانخفضت عائداتها من العملة الصعبة ، فتم اختيار الدكتور عاطف صدقي والذي كان يشغل منصب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات لخمسة اعوام حيث طلب منه الرئيس مبارك مراقبة الشؤون المالية للوزارات والمؤسسات الحكومية ، وجاء تشكيل الحكومة الجديدة بتعيين فريق جديد لأداره الاقتصاد مع الحفاظ على الاستقرار السياسي وتزامن تشكيل الوزارة الأولى لصدقي مع المحادثات الصعبة مع صندوق النقد الدولي لاقتراض مليار دولار.[٤٣]

رابعاً :- أعمال العنف الداخلية ودور الجماعات الإسلامية فيها (١٩٨٦-١٩٨٩)

شهدت مصر خلال فترة حكم الرئيس حسني مبارك العديد من أعمال العنف التي كانت لها خلفيات اجتماعية وسياسية أو دينية بعد اغتيال الرئيس انور السادات على يد عناصر من الجماعات الإسلامية وما تبعه من ملاحقة أمنية واعتقال لقاداتها ونشطائها، سادت فترة هدوء نسبي لم تشهد حوادث كثيرة مما أدى إلى مشاركة الإخوان المسلمين في انتخابات ١٩٨٤ وبعد احداث الأمن المركزي أخذ نشاط الجماعات الإسلامية بالتزايد لاسيما في جامعات الصعيد ،مما أدى إلى زيادة في نشاطها فبدأت بتوجيه أعمال العنف ضد

الحكومة والقوات الأمنية[٤٤]، ولقد رصدت صحيفة الأنوار اللبنانية العديد من أعمال العنف والمظاهرات والاشتباكات التي وقعت احداثها في أسيوط معقل الأصوليين والمنيا و القاهرة بين افراد من الجماعات الإسلامية وبين قوات الشرطة المصرية خلال المدة مدار البحث سنورد بعضاً منها بشكل موجز لبيان نشاط تلك الجماعات وإجراءات الحكومة في التصدي لها ، منها ما حدث في كانون الأول عام ١٩٨٦ من احتجاجات غاضبة في محكمة بالقاهرة بعد ان أمر القاضي بجلوس مجموعة من رجال الشرطة في قفص الاتهام للنظر في قضية اتهام (٤٤) شرطياً بتهمة تعذيب عناصر من (تنظيم الجهاد)[٤٥] المحظور نشاطها حيث تعرضوا للجلد والإحراق بسجائر مشتعلة ، وبعد جلسة استمرت لمدة خمس ساعات أجُل النظر فيها، وبعد عامين صدر قرار التبرئة حيث نشرت صحيفة الأنوار في عددها الصادر في الأول من تموز ١٩٨٨ مقال عن تبرئة الضباط المصريين من تهمة تعذيب الأصوليين الذين قالوا ان الضباط عذبوهم لانتزاع الاعترافات ،ولم يحتجز اي من الضباط خلال النظر في القضية واستندت محكمة جنايات القاهرة إلى ١٣٠ سبباً في حكمها ببراءة الضباط منها عدم كفاية الأدلة[٤٦] بذلك أغلقت القضية التي كانت قد بدأت في عام ١٩٨٦.

وكانت محافظة أسيوط أكثر المحافظات المصرية التي شهدت احتجاجات واعتقالات للأصوليين، ففي الثاني من تشرين الثاني اعتقلت قوات الشرطة ٢١ طالباُ بعد اشتراكهم في مظاهرات بجامعة أسيوط مطالبة بالإفراج عن زملائهم الذين ألقي القبض عليهم على أثر اشتباكات بين الطلبة وقوات الشرطة راح ضحيتها شخصين من الأصوليين وتم احتجاز أربعين أخرين منهم بحسب ما صرح به رئيس جناح الأصوليين المسلمين في الجامعة ، وفي السادس والعشرين من كانون الأول ١٩٨٦ حدثت مصادمات وتظاهرات كانت نتيجة لعدم السماح لأمام مسجد معين من قبل الحكومة ان يؤم المصلين في صلاة الجمعة بمسجد الرحمة في حي سكني مكتظ بالأصوليين ، مما أدى إلى تدخل رجال الشرطة الذين استخدموا الغازات المسيلة للدموع لمنع المتشددين من الاعتصام داخل المسجد ، كما أغلقوا المتاجر وانتشرت عناصر الشرطة لمنع انتشار الاضطرابات التي حدثت بعد اقل من شهرين من إعلان الحكومة عن مؤامرة للمسلمين المتشددين للإطاحة بالحكومة ، وقد أسفرت هذه المصادمات عن اعتقال أكثر من مئة أصولي كانوا يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية

بشكل فوري ، وفي مؤتمر الأعمال المنعقد في الرابع من تشرين الثاني ١٩٨٦ دعى الدكتور علي لطفي رئيس الوزراء المستثمرين الأجانب إلى الاشتراك في مشروعات التنمية لأن هدف الحكومة هو تحرير الاقتصاد وأكد ان المتطرفين الدينين تحت الرقابة الحكومية ولا يسمح لهم بزعزعة استقرار البلاد وان التقارير عن القلاقل الدينية في مصر مبالغ فيها وان مصر تتمتع بالاستقرار وان غالبية الشعب مع الإسلام وضد التعصب الديني(٤٧) .

شهدت أسيوط في أيلول ١٩٨٧ إجراءات أمنية مشددة حول الكنائس والجمعيات المسيحية بعد الهجوم على جمعية ثقافية مسيحية حيث تعرضت محتويات كنيسة (خلاص النفوس) للتدمير وضرب حارسها ، وعلى اثر ذلك اعتقلت القوات الأمنية ثلاثة من طلاب كلية الطب ، وفي وقت سابق احرق المتشددين محلات لبيع الخمور مما أدى إلى إعلان حظر بيع الخمور في المدينة باستثناء فندقين بأمر من سلطات البلدية ، كما شهدت مستشفيات أسيوط و منفلوط القريبة منها وصول رسائل تهدد الممرضات بالتصفية الجسدية في حال عدم ارتدائهن الزي الإسلامي(٤٨).

وفي المنيا جنوب القاهرة حاول المتشددين أقامه إقطاعية تطبق فيها الشريعة الإسلامية عن طريق فرض احكامهم وتشكيل المجتمع الذي يتزعمه السيد علي عبدالرحمن المعروف بالأمير والذي قضى ثلاث سنوات في سجون القاهرة كونه احد المعتقلين عقب اغتيال السادات ، ولقد اعترف ان أنصاره جمعوا وقاموا بتدمير شرائط الفيديو كونها منافية للآداب وجلدوا مخمورين وهذا في اطار حملة على الفساد وأن المبرر في ذلك ان الشرطة تتراخى في تنفيذ احكام الشريعة وهو يريد أقامه دولة اسلامية خالصة . ففي أيلول اقتحم نحو ٦٠ متشدداً منزل عائلة مسيحية في بلدة دير مواس بعد تردد شائعة بتحويل المنزل إلى كنيسة ،مما أدى إلى اشتباكات مع رجال الشرطة ادت إلى مقتل عنصرين من المتشددين وجرح ٢٦ أخرين(٤٩).

وقد عملت الحكومة المصرية على التشديد في الإجراءات الأمنية خلال عقد المحاكمات الخاصة بمحاكمة افراد الجماعات الإسلامية، ففي كانون الثاني ١٩٨٧ عقدت محكمة بحي مدينة نصر في القاهرة وسط إجراءات أمنية مشددة حيث انتشر مئات من رجال الشرطة خارج اسوار المحكمة لتفادي حدوث اي أعمال عنف خلال محاكمة ٢٧

متهم من المسلمين المتشددين المتهمين بإشعال النار في مسرحين بالقاهرة واربعة متاجر لتأجير افلام الفيديو والانتماء للجماعات المحظورة ، ردد المتهمون شعارات ضد الرئيس حسني مبارك ووزير الداخلية زكي بدر وطالبوا بتطبيق الشريعة ، انتهت المحاكمة بالتأجيل بسب عدم قانونية نظر محاكم امن الدولة العسكرية في قضايا بين الافراد والدولة، كما شهدت القاهرة أعمال عنف متفرقة كان من نتائجها اعتقال ٥٠٠ من المسلمين المتشددين وفقاً لما اعلنه اللواء زكي بدر في السابع من حزيران خلال اجتماع للحزب الوطني الديمقراطي حيث أكد ان السلطات المصرية تتصدى بالوسائل القانونية لكل من يهدد أمن الدولة ، ووقعت احتجاجات في القاهرة على استمرار الاعتقالات بموجب قانون الطوارئ نضمها مجموعة من المحاميين الذين انسحبوا من المحاكم وانضمت اليهم أحزاب المعارضة وقادوا تظاهرات خارج مبنى محكمة القضاء العالي رافعين لافتات تدين تعذيب المتهمين و ترفض الاعتقال دون محاكمة ، وقد ذكرت صحيفة الأنوار ان اغلبية المحتجزين من الأصوليين تعرضوا للإيذاء الجسدي وان بعضهم تعرضوا لإصابات خطرة تحتاج إلى العلاج في المستشفى ، وكان ذلك بحسب تقرير صادر من محكمة امن الدولة نشر في وقت سابق في حينها طالبت المحكمة بأجراء تحقيق لتحديد المسؤول عن الاعتداءات(٥٠).

ولقد شهد العام ١٩٨٨ انطلاق اول مظاهرات المتشددين في القاهرة حيث انطلقت في الثاني من كانون الثاني بعد عشر سنوات على اخر مظاهرة قادها الأصوليين ، وبعد وقوع اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الشرطة استخدمت فيها شرطة مكافحة الشغب الهراوات لتفريق المتظاهرين واعتقلت القوات الأمنية عدد من الأصوليين واحالتهم إلى محكمة أمن الدولة حيث وجهت اليهم تهم التجمع والتحريض على التخريب ومقاومة قوات الأمن، اما سبب المظاهرة فكان التنديد بعمليات القمع التي قامت بها القوات الاسرائيلية في غزة والضفة الغربية ، وقد سعت الحكومة إلى التخفيف من أهمية هذه المظاهرات حيث أكد بيان وزارة الداخلية ان هناك عناصر معروفة تعمل على استغلال المناسبات في أماكن التجمعات لأثارة الجماهير كما هو حال في استغلال صلاة الجمعة في جامع الازهر للحث على هذه التظاهرة ، وأكد البيان ان المسؤول أن عن التظاهرة هما الشيخ حافظ سلامة والشيخ عمر عبدالرحمن ، كما عملت قوات الشرطة على ابعاد السائحين ونقلهم نتيجة الذعر

الذي اصابهم اثناء تجولهم في سوق خان الخليلي ومشاهدتهم للاشتباكات ، ولابد من الاشارة ان قوات الشرطة كانت قد استخدمت العنف لتفريق المتظاهرين لأول مرة في مثل هذه التظاهرات المنددة بالعنف الاسرائيلي فلم تتأخذ اي إجراءات ضد مظاهرات طلبة الجامعات الذين احرقوا العلم الاسرائيلي سابقاً (٥١).

وفي نيسان ١٩٨٨ طالب النائب العام بإعدام ١٥ أصولي وجهت اليهم تهم محاولات الاغتيال الثلاثة التي وقعت احداثها عام ١٩٨٧ وهي محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا في الخامس عشر من ايار نجا منها بأعجوبة ومحاولة اغتيال النبوي اسماعيل في الثالث عشر من اب حيث أصيب بجروح خطيرة وهما وزيرا الداخلية في عهد السادات وكذلك محاولة اغتيال الصحفي مكرم محمد احمد رئيس تحرير مجلة المصور في الثالث من حزيران على يد جماعة سرية شبة عسكرية تعرف بمنظمة (الناجون من النار) كما وجهت لهم تهم استخدام العنف و تشكيل منظمة سرية تجيز الاغتيال السياسي ، ومثل امام المحكمة ٣١ من اصل ثلاثة وثلاثين متهم في محكمة أمن الدولة العليا بمدينة نصر وسط إجراءات أمنية مشددة لم يسمح بحضور الجلسة الا للأشخاص الذين حصلوا على تصريح من المحامون والصحفيون و ذوي المتهمين وتم تأجيل الجلسة إلى السادس والعشرين من شهر نيسان بعد فرض غرامة مالية على هيئة الدفاع بسبب مقاطعة المحكمة واستثارة المتهمين وذويهم مما أدى إلى فوضى داخل المحكمة ولم تتمكن من سماع الشهود وتم استبدال هيئة الدفاع وتأجيل الجلسة عدة مرات ، في ايار ١٩٨٨ استمعت المحكمة لشهادة كل من النبوي اسماعيل و الصحفي مكرم محمد ، وفي الجلسة الاخيرة من المحاكمة التي أستمرت سبعة عشر شهراً أصدرت محكمة أمن الدولة العليا احكاماً بالأشغال الشاقة المؤبدة على خمسة من المتهمين اثنان منهم كان الحكم عليهم غيابياً و السجن مدداً تتراوح بين عشر سنوات وسنة واحدة على ٢١ أخرين ، كما حكمت ببراءة سبعة أخرين ، وكان المتهمون جميعاً قد قالوا امام المحكمة انهم غير مذنبين فيما نسب اليهم (٥٢).

وفي السابع عشر من تموز ١٩٨٨ اعلنت الحكومة المصرية عن فرار ثلاثة سجناء ينتمون لتنظيم الجهاد المحظور وهم مدانين يقضون عقوبة السجن مدى الحياة بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم بالرغم من الإجراءات المشددة في سجن طرة الا انهم تمكنوا

من الفرار ورصدت الحكومة مكافأة مالية لمن يدلي بمعلومات عنهم ، وهم (خميس محمد مسلم ، محمد محمود صالح ، عصام الدين محمد كامل)،عملت الحكومة على شن غارات استهدفت فيها قيادات وزعماء الجماعة بدأت في ضاحية عين شمس في القاهرة اسفرت العملية عن تفجير أكثر الاشتباكات دموية بين المتشددين ورجال الشرطة ادت إلى مقتل خمسة اشخاص واعتقال ١٨٥ أخرين، جاءت هذا الحملة بعد اعتقال عضو من الهاربين الثلاثة ومقتل الاخران اثناء مقاومة الشرطة ، وأكد بيان الحكومة ان الثلاثة كانوا يخططون لارتكاب اغتيالات سياسية وشن هجمات بالقنابل في مصر.(٥٣)

وكان العام ١٩٨٩ الأكثر دموية حيث شهد تزايداً في عدد أعمال العنف التي قادتها الجماعات الإسلامية ضد النظام الحاكم فقد بلغ عددها تسع عشرة عملية شغب و اربعة عشر اشتباك بين افراداها وقوات الشرطة كما تم اعتقال الالاف من عناصر المتشددين واكتشاف مخازن للأسلحة بحسب ما جاء في كتاب الارهابيون قادمون ،وفي السياق ذاته تابعت صحيفة الأنوار نقلها أعمال الشغب ففي اذار من العام نفسه أعلن وزير الداخلية اللواء زكي بدر في زيارته لكوم الاحمر غرب القاهرة التي شهدت أعمال عنف ادت إلى مقتل ضابط شرطة ، أن المعارضة الإسلامية تسعى إلى قلب نظام الحكم كما وصف الإخوان المسلمين الذين يؤكدون انهم يسعون إلى إقامة نظام اسلامي من دون اللجوء إلى العنف بأنهم كذابون.(٥٤)

وفي نيسان اندلعت اشتباكات في الفيوم جنوب القاهرة بين الشرطة والمتشددين وذلك في اثناء مظاهرة مناوئة للحكومة ادت إلى اعتقال ٤١ شخصاً من بينهم الداعية الإسلامي الشيخ عمر عبدالرحمن الحاصل على الدكتوراه في الشريعة الإسلامية من جامعة الازهر ، ويعتبره الكثير من اعضاء تنظيم الجهاد السري مفتي التنظيم ، وبحسب تصريح مدير امن الفيوم الذي أصيب بجروح اثناء الاشتباكات ان الشيخ عمر دعا ١,٥٠٠ شخص من أنصاره في أسيوط والمنيا ومدن أخرى من الصعيد لتنظيم مظاهرة احتجاجية حيث انتقد في خطبة الاخيرة السياسات الاقتصادية للحكومة وأكد ان ارتفاع الاسعار هو السبب في المصاعب التي يواجها الشعب المصري.(٥٥)

ومن الإجراءات الحكومية لردع الجماعات الإسلامية اصدر الادعاء العام في حزيران لائحة اتهام ضمت اسماء ٦٦ مسلم أصولي تتضمن تهم التحريض والاشتراك في مظاهرات وحوادث عنف مناهضة للحكومة وكان من بين المتهمين الدكتور عمر عبدالرحمن الذي وجهت له تهمة تزعم مظاهرات الفيوم التي تحولت إلى احداث شغب ، وادت إلى اعتقال ما يقارب ١,٥٠٠ أصولي خلال شهرين ، كما اتهمت اللائحة ٥٩ شخص بالاشتراك في احداث الشغب واتهمت ثلاثة أخرين بتهمة القاء قنبلة على متفرجين في احدى مسارح الفيوم ادت إلى اندلاع حريق وجرح ضابط ، كما وجهت تهمة للثلاثة الباقين توزيع منشورات معادية للحكومة والتحريض على تمرد يطالب بالإفراج عن الدكتور عمر عبدالرحمن، وفي تموز اعتقلت الشرطة ١٨ أصولي تظاهروا في السويس حاملين لافتات كتب عليها (الشيخ عبدالرحمن حبيب الله) للمطالبة بالإفراج عنه، والذي عرض على المحكمة في السادس من اب وصرح للصحافة بان الحكومة تكيل لهم التهم لأنهم امنوا الله ، كما نفى المتهمين كل التهم المنسوبة اليهم وحاول عدد منهم الاضراب عن الطعام وفي العاشر من الشهر نفسه أعلنت محكمة امن الدولة العليا الإفراج عن ٤٥ ناشط أصولي من بينهم الشيخ عمر عبدالرحمن كانوا متهمين بحيازة السلاح بطريقة غير مشروعه وتنظيم تظاهرات مناوئة للنظام الحاكم ، ولم يعلن عن الدوافع الكامنة وراء قرار المحكمة[٥٦].

وفي تعليق لصحيفة الأنوار عن ما نقلته وكالة انباء الشرق الاوسط ان وزير الاوقاف المصري التقى زعماء الجماعات الإسلامية سراً ونسبت الوكالة إلى الدكتور محمد علي محجوب انه التقى بعدد من قيادات الجماعات بشكل غير معلن ولكنه لم يذكر اي اسماء ولم يتضح مدى تمثيل هذه القيادات للحركة الإسلامية، اوضحت صحيفة الأنوار ان المحادثات التي جرت بين الوزير و القيادات تعد تحولاً في موقف المتشددين الذين كانوا يرفضون اجراء اي حوار مع الحكومة ويصفونها بانها حكومة كافرة[٥٧].

وجهت انتقادات واسعة النطاق من جانب منظمات لحقوق الأنسان في الداخل والخارج بعد حملات اعتقال واسعة قامت بها الشرطة المصرية شملت جماعات معارضة من اتجاهات مختلفة من ضمنها اشخاص متهمين بتشكيل تنظيم شيوعي وطالبت بأطلاق سراحهم فوراً وادعت ان بعض المعتقلين تعرضوا للتعذيب ، كما وصف تقرير لمنظمة العفو

الدولية في أيلول ١٩٨٩ ان احداث الاعتقالات مقلقة وأكدت على انعدام وجود ضمانات ضد الاعتقالات العشوائية والتعذيب ،وفي تموز هاجم وزير الداخلية جماعة الإخوان المسلمين ولمح إلى اتخاذ اجراء اشد لمكافحة الأصوليين ، ووصف الإخوان بانهم منظمة دولية خطرة ينبغي مكافحتها ، ووصف الشيخ عمر عبدالرحمن بانه خارج على القانون وان اتباعه استخدموا العنف للإرهاب افراد الشعب وفي تحليل لنشاط الحركات الإسلامية في مصر تعزو صحيفة الأنوار السبب وراء تزايد نشاط الجماعات الإسلامية هو النمو السكاني والبطالة وحقوق الاقلية المسيحية وعلاقة مصر بالكيان الصهيوني ، ومها اختلفت الطرق والاساليب للجماعات ووجهات نظرها السياسية فهي تشترك في هدف واحد هو تطبيق احكام الشريعة الإسلامية، لاسيما وان المتشددون يشغلون مساحة محدودة في الساحة السياسية بذلك يشكلون خطراً امنياً أكثر من كونهم تحدياً سياسياً للحكومة لاسيما وانهم محرومين من المشاركة في الحياة السياسية مما اضطر الإخوان المسلمون إلى التحالف مع حزب العمل الاشتراكي في انتخابات مجلس الشعب ،كما شهدت نهاية العام ١٩٨٩ محاولة اغتيال اللواء زكي بدر اثناء مرور سيارته انفجرت سيارة ملغومة تقف على بعد خمسة عشر متراً من سيارة وزير الداخلية[٥٨].

وبالتزامن مع احداث الشغب والمظاهرات والاشتباكات التي قادتها المجموعات الإسلامية برزت قضية اعتقال اعضاء تنظيم (ثورة مصر) والتي شغلت الرأي العام المصري لفترة حيث اتهم فيها نجل الرئيس الاسبق جمال عبدالناصر وقد تابعت صحيفة الأنوار تصريحات خالد عبدالناصر واحداث محاكمة اعضاء التنظيم المتهمين بالقيام بأربعة أعمال مسلحة بواقعة عملية في كل سنة استهدفت فيها شخصيات دبلوماسية اسرائيلية وامريكية تعبيراً منهم على رفض الصلح والتطبيع مع الكيان الاسرائيلي وقاد التنظيم محمود نور الدين الذي استفاد من علاقات اخيه احمد عصام مع ضباط وجنود في الجيش المصري وشكل تنظيم سعى إلى التخلص من الوجود الصهيوني والأمريكي في مصر[٥٩] ولقد ألقي القبض على اعضائه في فجر السابع عشر من أيلول ١٩٨٧ بعد أسبوع من سفر خالد عبدالناصر إلى لندن الذي انتقل فيما بعد إلى يوغسلافيا بعد توجيه التهمة اليه بتمويل التنظيم ، وتم نقل المتهمين إلى ملحق لسجن طرة جنوب القاهرة حيث تم احتجازهم بشكل منفرد لمنع التواصل فيما بينهم

و أستمر التحقيق معهم لمدة ثلاثة أشهر في نيابة امن الدولة العليا وخلال التحقيقات أكد محمود نور الدين على صداقته مع خالد عبدالناصر وانه لا يعلم شيئاً عن أمر التنظيم ولا علاقة له بالتمويل، اعتبرت محكمه امن الدولة المتهمين خارجين على القانون ، فيما طالب محامون الدفاع محاكمة احمد عصام بتهمة الخيانة العظمى وهو شقيق محمود نور الدين والذي كان السبب في اعتقال اعضاء التنظيم عن طريق ابلاغ السفارة الأمريكية بمعلومات عن افراد التنظيم ، أكدت صحيفة الأنوار في شباط ١٩٨٨ ان خالد عبد الناصر مصمم على العودة إلى مصر والمثول امام القضاء المصري مع بدء جلسات المحاكمة التي تقدم اليها ٢٠ عضواً من تنظيم ثورة مصر وجاء التصريح على لسان نقيب المحاميين المصريين الذي التقى مع خالد عبدالناصر في بلغراد، والذي رفض اي تلميحات إلى ان هجمات تنظيم ثورة مصر هجمات ارهابية وامتنع عن التعقيب على الاتهامات الموجهة اليه(٦٠).

وفي تموز أمرت محكمة أمن الدولة العليا بالإفراج بكفالة عن ثلاثة من المنتمين إلى تنظيم ثورة مصر فيما رفضت تظلم ثمانية أخرين ، وقد اثارت قضية التنظيم مشاعر المواطنين في القاهرة بسبب اتهام خالد عبدالناصر بتمويل التنظيم ، كما اثير جدال واسع حول معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية صرح المحامون ان اسرائيل لا يمكن ان تكون صديقة لمصر وان ما قام به المتهمين عمل وطني مشروع، وطالبوا بالاستماع إلى شهادات وزراء سابقين و من هم في التشكيل الحكومي لعام ١٩٨٩ وشهادات رؤساء الأحزاب السياسية المعارضة كشهود نفي، في حين طالب النائب العام بالسجن المؤبد لاحد عشرة متهم من بينهم خالد عبدالناصر وكشفت صحيفة الأنوار عن معاناة المتهمين من الاوضاع السيئة في السجون منها وضعهم في زنزانات الحبس الانفرادية ولمدة عامين ، ولقد حرص محامو الدفاع على تصوير الهجمات على انها أعمال دفاعية ضد دولة معادية ، كما تم استدعاء العديد من المسؤولين السابقين للشهادة من بينهم المشير ابو غزالة والذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية وقد تعذر عن حضور الجلسة بسبب الانشغال ووزير الخارجية الاسبق محمد ابراهيم كامل الذي قال امام المحكمة انه يعتبر اسرائيل العدو الأول للعرب(٦١)وفي شهادته امام محكمة امن الدولة صرح وزير الخارجية عصمت عبدالمجيد ان

مثل هذه الأعمال تهدد العلاقات بين مصر والدول الأخرى مما يؤدي إلى قطعها. ولقد نفى الادعاء العام ان تكون القضية سياسية وأكد انها قضية جنائية بحتة تقع تحت نطاق جرائم يؤثماه القانون فيما أكد محامو الدفاع ان القضية سياسية بالدرجة الأولى ففي قرار الاتهام ورد ان المتهمين حاولوا الاساءة إلى العلاقات السياسية والعسكرية بين مصر والولايات المتحدة واسرائيل، ولقد اصدرت محكمة امن الدولة العليا احكاماً متنوعة بحق اعضاء تنظيم ثورة مصر حيث حكم على زعيم التنظيم محمود نور الدين بالسجن المؤبد توفي اثناء قضائه لعقوبة السجن ، كما قضى كل من نظمي شاهين وسامي فيشه و حماده شرف مدة حكمهم خمسة عشر عاماً في سجن طرة ، و حكمت المحكمة ببراءة خالد عبدالناصر وذلك بعد عودته إلى مصر[٦٢].

خامساً:- انتخابات مجلس الشورى ١٩٨٩

صدر قرار رئيس الجمهورية المرقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٩ بحل مجلس الشورى اعتباراً من يوم الاحد الثالث والعشرون من نيسان على ان تتم عملية الانتخاب في يوم الخميس الموافق الثامن من حزيران ١٩٨٩، وتم تحديد يوم الخامس عشر من الشهر ذاته لأجراء عملية انتخاب الإعادة ، على ان يعقد مجلس الشورى اجتماعه الأول في الساعة الحادية عشر من صباح يوم السبت الرابع والعشرون من حزيران ، اكتسبت هذه الانتخابات اهمية بالغة وذلك لكونها اول انتخابات تجري وفقاً لنظام الانتخاب الفردي منذ تأسيس مجلس الشورى في مصر، ولقد خلق هذا النظام رابطة قوية بين الناخب والمرشح الذي حرص على تقديم نفسه للناخب بشكل مباشر ، تنافس في هذه الانتخابات ٦١٦ مرشحاً عن كل دوائر مصر على ١٥٥ مقعد ، فيما يخص القاهرة يتنافس فيها ٧٧ مرشحاً على ست عشرة مقعد في ثمانية دوائر انتخابية كثف فيها المتنافسون جولاتهم ومؤتمراتهم في دور العبادة ومراكز الشباب مما زاد من حيوية المنافسة [٦٣].

شارك في الانتخابات كل من الحزب الوطني الحاكم بمرشحين اثنين في كل دائرة انتخابية فبلغ عدد المرشحين (١٧٢) مرشح ، فيما تقدم التحالف المكون من الإخوان المسلمين الذين بلغ عدد مرشحيهم (٨٩) والذين لا يتمتعون بأحقية المشاركة في العملية السياسية بشكل مباشر مما اضطرهم للتحالف مع حزب العمل الاشتراكي والذي تقدم بـ (٢٤

) مرشح وحزب الاحرار الاشتراكيين (٢٨) مرشح، كما شارك في هذه الانتخابات حزب الامة ب (١٢) مرشح ولقد بلغ عدد المرشحين المستقلين(٣٢٠) مرشح ، كما رشح الحزب الوطني الحاكم ١٦ مرشح في القاهرة نصفهم من العمال والفلاحين بحسب نص الدستور ، وارتكزت الدعاية على ايجاد حل لمشكلات الشباب ، ولقد كانت دائرة عابدين أكثر الدوائر تنافساً كونها تضم مرشحين من جميع التيارات السياسية ، في حين قاطع الانتخابات كل من حزب الوفد الجديد الذي ينتمي إلى الوسط وحزب التجمع الوحدوي اليساري قائلين انه لا توجد ضمانات ضد تزوير نتائج الانتخابات الا ان ذلك لم يمنع من ترشيح بعض المنتمين لهذه الأحزاب بشكل مستقل[٦٤].

انطلقت الانتخابات في صباح يوم الخميس الموافق الثامن من حزيران ١٩٨٩ في الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الخامسة مساءً في ثمانية وسبعون لجنة رئيسية ، وأشرف على الانتخابات ٢٩٤ من رجال القضاء والنيابة ، أكد وزير الداخلية زكي بدر ان الحكومة ملتزمة بالحياد وانها لا تجامل اي احد وان الفيصل في الانتخابات هو عدد الاصوات المسجلة في الدوائر الانتخابية ، كما شدد على اتخاذ كافة الإجراءات بحق اي فرد أو مجموعة تحاول الاخلال بالأمن اثناء العملية الانتخابية ، أكدت تقارير وزارة الداخلية ان عملية الادلاء بالأصوات تمت بهدوء ولم يحدث في اي دائرة ما يخل بالنظام أو الأمن على الرغم من الاقبال الجماهيري الواسع ، ولقد نفى وزير الداخلية ما رددته أحزاب المعارضة من القبض على عدد من المرشحين المعارضين للنظام وأكد انه لم يحدث هذا اطلاقاً، وكانت صحيفة الأنوار قد أكدت اعتقال عدد غير معروف من المسلمين الأصوليين صبيحة يوم الانتخابات[٦٥] ، ونقلت عن صحيفة الوفد المعارضة ان عدد المعتقلين يصل إلى المئات، وبالرغم من موجة الاعتقالات للمتشددين فقد صرح (مأمون الهضيبي)[٦٦] وهو عضو بارز في الإخوان المسلمين ان التنظيم يخوض انتخابات مجلس الشورى لغرض ايصال رسالة الإسلام إلى الشعب وان الاعتقالات جزء من اساليب الحكومة غير المشروعة جزء من محاولة البقاء ، في حين انتقد رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب ما وصفه استغلال الدين في الدعاية الانتخابية وقد ادلى ما يقارب عشرة ملايين ناخب بأصواتهم بحسب ما صرح به وزير الداخلية من اجمالي ١٤,٤ مليون ناخب ، وكما هو متوقع فقد اكتسح الحزب

الوطني الحاكم انتخابات المجلس وفاز بجميع المقاعد التي اكتملت نتائجها في العاشر من حزيران وكان عددها ١٤٣، اما انتخابات الإعادة المخصصة لاختيار الاعضاء العشرة الباقين في عشر دوائر انتخابية لم يحصل فيها اي من مرشحين المعارضة عدد من الاصوات يؤهلهم لخوض انتخابات الإعادة بالتالي يتم ترشيح اثنين من الحزب الوطني في كل دائرة انتخابية، في تحليل للعملية الانتخابية رجحت صحيفة الأنوار ان تشكل جماعة أصولية تحدي قوي للحكومة في انتخابات مجلس الشورى على الرغم من الاعتقالات التي تعرض لها افراد الجماعة حيث وجدت انه من الممكن ان تحصد اصوات الفقراء الذين ارهقهم الركود الاقتصادي(٦٧)

وفي ضوء ذلك رصدت صحيفة الأنوار في مقالاتها ما يحدث من اعتقالات حيث أكدت أن الشرطة المصرية كانت على مدار شهرين ما قبل الانتخابات قد القت القبض على ما يقارب الف وخمسمائة من المسلمين المتشددين أو ما يعرفون بالأصوليين وفي الرابع والعشرين من ايار تم القاء القبض على اربعة منهم خلال اجتماع انتخابي حاشد في احدى ضواحي القاهرة الصناعية وجهت اليهم تهمة اثارة الفتنة بعد توزيع منشورات مؤيدة لجماعة الإخوان المسلمين والتي أكد محللون انهم يتمتعون بتأييد شعبي واسع من المرجح ان تظهره انتخابات مجلس الشورى ، وبعد إعلان نتائج الانتخابات التي أكدت فوز الحزب الحاكم اعترضت جماعة الإخوان المسلمين على النتائج وأكد الهضيبي ان نتيجة الانتخابات كانت واضحة ومن المتوقع حدوث التزوير ، كما اعرب عن اسفه لحالة البلاد السياسية التي تمنعهم من عمل انتخابات نزيهة ووصف ما حدث في انتخابات مجلس الشورى بالنكسة للديمقراطية.(٦٨)

الخاتمة

يتضح لنا مما تقدم:-

١. تابعت صحيفة الأنوار التطورات الداخلية في مصر لسنوات عديدة ، عملت خلالها على نقل ادق التفاصيل الخاصة بكل الأحداث في الداخل المصري منها احداث الأمن المركزي عام ١٩٨٦ فقد نقلت بشكل يومي احداث الشغب وموقف الحكومة وما قام به الحزب الحاكم من تشكيل كتائب مهمتها إعادة تعمير ما تم تدميره اثناء

أعمال العنف من منشأة ،وما رافق الأحداث من اجتماعات وزارية حيث نقلت تصريحات الوزراء حول الحادثة .

٢. شهدت مصر خلال عام ١٩٨٧ انتخابات مجلس الشعب ولقد توقعت صحيفة الأنوار ان يحظى الاستفتاء حول حل المجلس السابق بنسبة ٩٥% من اصوات المشاركين ، وتابعت الأنوار جميع الاستعدادات الخاصة بالاستفتاء ومن ثم انتخاب اعضاء مجلس الشعب وعملية الاقتراع وإعلان النتائج وذكر الخروقات التي وقعت يوم الاقتراع .

٣. صنفت صحيفة الأنوار اتجاهات الأحزاب السياسية المشاركة في هذه الانتخابات إلى اليسار المعتدل واليمين الإسلامي ، وكتبت تقرير لخصت فيه اهداف كل حزب من الأحزاب المشاركة في الانتخابات البرلمانية وكانت تتبنى رأي ان الحكومة المصرية تتساهل مع جماعة الإخوان المسلمين .

٤. تابعت صحيفة الأنوار ما كان ينشر في الصحف العالمية عن الشأن المصري الداخلي أو الخارجي حيث نشرت في احدى مقالاتها مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من احداث الأمن المركزي والتي نشرت في صحيفة نيويورك تايمز ، تابعت الأنوار زيارة مبعوث الرئيس الأمريكي لمصر ونقلت عنه اشادته بدور الحكومة في فرض الاستقرار الامني في القاهرة .

٥. أشارت صحيفة الأنوار إلى ان المظاهر التي أحاطت عملية إعادة انتخاب الرئيس حسني مبارك لمدة رئاسية ثانية مماثلة لما يجري في الدول ذات الحزب الواحد مما ينفي حقيقة التعددية الحزبية في مصر .

٦. شهدت مصر نهاية الثمانينيات مواجهة بين النظام الحاكم والمعارضة لاسيما الجماعات الإسلامية ومنهم الإخوان المسلمين ولقد نقلت صحيفة الأنوار على مدار سنوات البحث العديد من أعمال العنف والاشتباكات التي قادها المتشددين في صعيد مصر حيث طالبوا بتطبيق الشريعة الإسلامية، كما تابعت محاولات الحكومة في التصدي لها من خلال حملات الاعتقال والمحاكمات وما رافقها من إجراءات أمنية مشددة.

الهوامش:

[١]- تم اغلاقها عام ٢٠١٨ للمزيد عن نشأتها ودورها في المجال العربي ينظر :- غيث عبدالكريم كاظم ، موقف جريدة الأنوار اللبنانية من قضايا المشرق العربي (١٩٧٣- ١٩٨٩) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠٢٢ .

[٢]- تتكون هذه القوات من الافراد الذين لم ينجحوا في اختبارات اللياقة العامة التي تؤهلهم للعمل في القوات المسلحة أو الأمن العام ، وجاء معظمهم من خلفيات اجتماعية متواضعة من المناطق الريفية البعيدة عن المدن مما أدى إلى صعوبة تأقلمهم مع حياة المدينة ، تركزت مهام هذه القوات في فض الاشتباكات والمظاهرات الطلابية أو الاعتصامات التي يقوم بها العمال ، مدة الخدمة لقوات الأمن المركزي ثلاث سنوات يتلقون فيها تدريبات عنيفة وبشكل مستمر وبالمقابل فأن مستحقاتهم المالية لا تتناسب مع الغلاء في مصر. للمزيد ينظر :- سعدالدين أبراهيم ، مصر والعالم العربي ، بيروت ، دار ابن رشد ، ٢٠١٨ ، ص ٥٦ -٧٢.

[٣]- أحمد عبدالله، الجيش والديمقراطية في مصر، ط١، سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص٧٠؛ عزت أمين ، حزب النكسة (رحلتي من الكنبة إلى الميدان) ، ط٢ ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠١٢ ، ص ٥٢ ؛ د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية ، أحداث مصر، رقم الملف ١١٦/٠٨٢، ص ٣ .

[٤]- كمال الجنزوري، طريقي سنوات الحلم والصدام والعزلة (من القرية إلى رئاسة مجلس الوزراء)، ط١، القاهرة ، دار الشروق، ٢٠١٣، ص٦٦ ؛ عزمي بشارة ، ثورة مصر من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العربية ،ج ١ ، ص ٢٣٧.

[٥]- د. ك. و، وكالة الأنباء، أحداث مصر، رقم الملف ١١٦/٠٨٢ ، ص ١٢ ؛ الأهرام ، العدد ٣٦٢٤ ، ٢٧ /شباط / ١٩٨٦ ؛ احمد مولانا ، دهاليز الأمن المركزي النشأة والمكونات (١٩٦٩-٢٠١١) ، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية ، ٢٠٢١ ، ص ٢٤.

[٦]- السياسة (الكويت)، العدد ٦٣٠٨ ، ٢٧ /شباط / ١٩٨٦ ؛ الأهرام (مصر)، العدد ٣٦٢٤١ ، ٢٨ / شباط /١٩٨٦

[٧]- احمد مولانا، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

[٨]- ولد في القاهرة في السادس من تشرين الأول ١٩٣٥، تخرج في كليّة التجارة في جامعة القاهرة عام ١٩٥٧، تدرج في المناصب، فأصبح أستاذ قسم الاقتصاد في كليّة التجارة بجامعة عين شمس، ثم وزيراً للمالية من عام ١٩٧٨-١٩٨٠، وعمل في مجلس إدارة بنك القاهرة، ومن ثم تولى منصب رئيس الوزراء في فترة حكم حسني مبارك منذ ٤ أيلول ١٩٨٥، وبقي في المنصب حتّى ١٢ تشرين

الثاني ١٩٨٦، ثمَّ تولى بعد ذلك رئاسة مجلس الشورى. للمزيد ينظر: Harrism Lentz, Hadasol States and Governments, Milton Pork, New York, 2013, p.253

٩- الأنوار (لبنان) ، العدد ٩٠٢٢ ، ٥ /اذار /١٩٨٦ ؛ الأنوار (لبنان) ، العدد ٩٠٢٥ ، ٨/ اذار /١٩٨٦.

١٠- ولد ابو غزالة في الأول من كانون الثاني ١٩٣٠ بقرية زهور الأمراء، وكان من المتفوقين في المدرسة، تخرج من الكلية الحربي في عام ١٩٤٩،ثم اشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨،وبعد عودته من موسكو في عام ١٩٦١ عمل في فرع التعليم في معهد المدفعية، ثمَّ تولى رئاسة ذلك الفرع في حرب يونيو ١٩٦٧، وشارك في حزب الاستنزاف وحرب أكتوبر ١٩٧٣، كم عمل قائدًا لمدفعية الجيش الثاني الميداني ثم تدرج في المناصب وصولاً إلى منصب وزير الدفاع في عام ١٩٨١ , واستمر فيه تسعة أعوام، ثمَّ عمل مساعدًا لرئيس الجمهورية في ١٩٨٩، وبقي في منصبه حتّى عام ١٩٩٣، اعتزل العمل بعد إحساسه ببوادر المرض. للمزيد ينظر: أميرة فكري، المشير محمد أبو غزالة مسيرة حياته، كتاب الجمهورية، القاهرة، ٢٠١٠، ص١١-١٢.

١١- الأهرام ، العدد ٣٦٧٤٧ ، ١٩٨٦/٣/٦ ؛ الأنوار (لبنان) ، العدد ٩٠٣٤ ، ١٧ / اذار / ١٩٨٦ .

١٢- الأنوار (لبنان) ، العدد ٩٠٢٥ ، ٨ / اذار / ١٩٨٦ .

١٣- الأنوار (لبنان) ، العدد ٩٠٢٩ ، ١٢ / اذار / ١٩٨٦ ؛ الجمهورية (مصر) ، العدد ١١٧٥٩ ، ٩ / اذار / ١٩٨٦ .

١٤- د.و.ك ، وكالة الأنباء مصر العربية (محاولات انقلاب – تمرد – وحدات عسكرية)،رقم الملفة ٠٨٢/١١٦ ، ص ١٣ ؛ الأخبار (مصر) ، العدد ١٠٥٤٨ ، ٩/ اذار / ١٩٨٦.

١٥- محمد مصطفى ، كنت وزير للداخلية ، القاهرة ، دار اخبار اليوم ، ١٩٩٢ ، ص١٨١ ؛ د.ك.و، مصر العربيّة (شرطة – صنوف الشرطة)، رقم الملفة ١١٦/٠٩٥، ص٦ ؛ الأنوار (لبنان) ، العدد ٩٠٣٤ ، ١٧/ اذار /١٩٨٦.

١٦- الأهرام (مصر) ، العدد ٣٦٢٧٦ ، ٤/نيسان /١٩٨٦؛ د.و.ك ، مصر العربية ، ص ١٤-١٩ .

١٧- الأنوار (لبنان)، العدد٨٨٨٠ ، ١٠ / تشرين الأول / ١٩٨٥ ؛ الأنوار (لبنان) ، العدد ٩١١٤ ، ١١/ حزيران / ١٩٨٦ .

١٨- هو سليمان محمد عبدالحميد خاطر، ولد في أيلول ١٩٦٠ في بلدة أكياد مركز فاقوس في محافظة الشرقية، لَهُ خمسة أشقاء وهو أصغرهم، جند في ٤ تشرين الأول ١٩٨٢، وانضم إلى قوات الأمن المركزي في سيناء في ١ حزيران ١٩٨٣، حصل على الثانوية العامة في القسم الأدبي، والتحق بكلية الحقوق في جامعة الزقازيق، وكان وديع، وهادئ، ومتدين، حكمت عليه المحكمة بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٥ بعدما قام بإطلاق النّار على مجموعة من السياح

اليهود. للمزيد ينظر: محمد خيرالله رمضان يوسف، تتمة الإعلام للزركلي، ط٢، ج١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢١٣.

[١٩]- الأنوار(لبنان) ، العدد ٨٩٦٦ ، ٨ / كانون الثاني / ١٩٨٦؛ للمزيد ينظر : مصطفى الفقي ، دهاليز السياسة وكواليس الدبلوماسية نوادر ومواقف ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٢٠ ؛ محمد الباز ، العقرب السام عمر سليمان جنرال المخابرات الغامض ، كنوز للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠ ؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٨٩٧١ ، ١٣ / كانون الثاني / ١٩٨٦ .

[٢٠]- علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٥-٢٠٠٥ ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠٩ .

[٢١]- نظام القوائم الانتخابية: يكون التصويت فيها على القائمة يعطي الناخب صوته لعدة مرشحين على القائمة غالباً ما تكون بعدد النواب المقرر لدائرة الانتخابية مما يعطي الفرصة لتمثيل الأحزاب المعارضة بالبرلمان، وبهذه الطريقة يحصل كُلّ حزب على عدد من المقاعد الانتخابية مساويًا تمامًا لنسبة الأصوات التي حصل عليها. ينظر: ، محمد كمال القاضي، الدعاية الانتخابية والنظام البرلماني المصري، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧، ص٦٧؛ سعد العبدلي ،الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة ، عمان ، دار دجلة ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٥.

[٢٢]- هشام العوضي ، صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك (١٩٨٢-٢٠٠٧)، ط١، مركز دراسة الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٦٧ ؛ الجريدة الرسمية ، العدد ٣٢ ، ١١ / اغسطس / ١٩٨٤ ، ص ١٨٦٧ .

[٢٣]- زكريا محمد عبدالله، التركيبة العضوية للبرلمانات التعددية في مصر، ط١، مركز المحروسة، القاهرة، ١٩٩٩ ، ص ٢٣ ؛ الجريدة الرسمية ، العدد ٥٢ ، مكرر ٣١ / ديسمبر / ١٩٨٦ ، ص٣ ؛ مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الخامس ، دور الانعقاد العادي الأول ، مضبطة الجلسة الافتتاحية ،٢٢/ ابريل / ١٩٨٧ ،ص٦.

[٢٤]- (لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب الا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب ، ويصدر رئيس الجمهورية قراراً بوقف جلسات المجلس واجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوماً ، فاذا أقرت الاغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم الحل ، أصدر رئيس الجمهورية قراراً به ..) . الجريدة الرسمية، العدد ٣٦ مكرر (أ) ، ١٢ / سبتمبر / ١٩٧١ ، ص ١٢ .

[٢٥]- الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٣٥٥ ، ١٤ ، ٢ ،١٩٨٧ ؛ مجلس الشعب، الفصل التشريعي الخامس، ٢٢ / ابريل / ١٩٨٧،ص٧ ؛ محمد حماد ، قصة الدستور المصري معارك ووثائق ونصوص ، القاهرة ، مكتبة جزيرة الورد ، ٢٠١١ ، ص ٢٩٠.

[٢٦]- الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٣٥٥ ، ١٤ / شباط / ١٩٨٧ .

[٢٧]- ولد في محافظة الغربية عام ١٩٠٣في ناحية سمنود وعند تخرجه من كلية الحقوق عام ١٩٢٥ عمل في مكتب المحامي مصطفى النحاس حتى عام ١٩٢٨ ، ثم سكرتيراً لرئيس الوزراء ، كما عمل في مجال القضاء عام ١٩٣٤ وكان استاذ للقانون في كلية الشرطة حتى عام ١٩٤٢ ، تعرض للاعتقال عدة مرات بعد الثورة وصودرت امواله وعزل سياسياً ، حتى اعيد نشاط حزب الوفد أستمر في العمل السياسي مع محمد فؤاد سراج الدين و توفي في اب ١٩٩٤ . للمزيد ينظر :- لمعي المطيعي ، موسوعة رجال ونساء من مصر ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦٥ -١٧٤ .

[٢٨]- الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٣٥٥ ، ١٤ /شباط / ١٩٨٧ ؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٤٠٥ ، ٥ /نيسان / ١٩٨٧ ؛

Sally Hassan Alltyf , The New Wafd party and the؛ Egyptian Political forces , Journal of historical cultural studies , Vol.13 , No. 57 /11 , 2022 . p. 312.

[٢٩]- أسامة الغزالي حرب وعلاء الدين هلال، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧، دراسة وتحليل، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٨، ، ص ٣٤ ؛ طارق حسن ، المصدر السابق ، ص ٨٠ ؛ ورقاء محمد رحيم، دور المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري (١٩٨١-٢٠٠٧)، رسالة ماجستير غير منشورة , كليّة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨ ، ١٦٤ ؛ طارق حسن ، عصام فوزي ، الانتخابات البرلمانية في مصر (درس انتخابات ١٩٨٧) ، تحرير احمد عبدالله ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠، ص ٨٠ ؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٤٠٥ ، ١٤ / نيسان / ١٩٨٧ .

[٣٠]- طارق حسن ، المصدر السابق ، ص ١١٤ ؛ اسامة الغزالي ، المصدر السابق ، ص ٣٧ ؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٤٠٥ ، ٥ /نيسان / ١٩٨٧ .

[٣١]- الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٤٠٥ ، ٥ /نيسان / ١٩٨٧ .

[٣٢]- الجمهورية (مصر)، العدد ١٢١٥٣، ٧ / نيسان / ١٩٨٧؛ الأهرام (مصر) ، العدد ٣٦٦٣٦ ، ٣٠ / اذار / ١٩٨٧؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٤٠٧ ، ٧/ نيسان / ١٩٨٧

[٣٣]- الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٤١٠ ، ١٠ / نيسان / ١٩٨٧ ؛ الأنوار(لبنان)،العدد ٩٤١٤ ، ١٤ / نيسان/١٩٨٧ ؛ هشام العوضي ، المصدر السابق ، ١٦٩ .

[٣٤]- مصطفى كامل السيد ، البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل ، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٧ ، ص ٥٣٣ ؛ الأنوار(لبنان) ، العدد٩٤١٥ ، ١٥ / نيسان / ١٩٨٧ ؛ هشام العوضي ، المصدر السابق ، ١٦٨.

مصطفى كامل السيد ، البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل ، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٧ ، ص ٥٣٣. الأنوار(لبنان) ، العدد٩٤١٥ ، ١٥ / نيسان / ١٩٨٧ ؛ هشام العوضي ، المصدر السابق ، ١٦٨.

[٣٥]- حيث تم حل المجلس في ١٣ /اكتوبر / ١٩٩٠ بعد صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا يقضي بعد دستورية قانون الانتخاب الذي لم يمنح المستقلين حقوقاً مساوية لمرشحي القوائم الحزبية مما يخل بمبدأ المساواة للمزيد ينظر : علي الدين هلال ، المصدر السابق، ص ٢٢١ .

[٣٦]- مجلس الشعب ، الفضل التشريعي الخامس ، دور الانعقاد العادي الأول ، مضبطة الجلسة السادسة والعشرين ، ٦ تموز ١٩٨٧ ، ص ٢٧٢٥ ؛ سيد الاسكندراني ، معك يا مبارك على طريق التقدم والازدهار ، القاهرة ، د.ت ، ص ٦٥ ؛ الأنوار (لبنان) ، العدد ٩٤٨٨ ، ٦/ تموز / ١٩٨٧.

[٣٧]- الأنوار (لبنان) ، العدد ٩٤٨٨ ، ٦ / تموز / ١٩٨٧ .

[٣٨]- امير عكاشة ، ملوك ورؤساء صنعوا تاريخاً ، المنهل ، ٢٠١٧ ، ص ٣١١ ؛ الجريدة الرسمية ، العدد ٣٦ ، ٣ / أيلول / ١٩٨٧ ؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٥٤٤ ، ٢ / أيلول / ١٩٨٧ .

[٣٩]- الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٤٨٨ ، ٦ / تموز / ١٩٨٧ ؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٥٧٣ ، ٥ / تشرين الأول / ١٩٨٧ ؛ الأخبار (مصر) ، العدد ١١٠٤٢ ، ٦ / تشرين الأول / ١٩٨٧.

[٤٠]- الأهرام (مصر) ، العدد ٣٦٨٢٧ ، ٧ / تشرين الأول / ١٩٨٧ ؛ الرأي العام (الكويت) ، العدد ٨٥٦٨ ، ٧/ تشرين الأول/١٩٨٧ ؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٥٧٥ ، ٧ / تشرين الأول / ١٩٨٧ .

[٤١]- مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الخامس ، دور الأنعقاد العادي الأول ، الجلسة التاسعة والعشرين ، ١٢ / تشرين الأول / ١٩٨٧ ، ص ٢٩٤٢ ؛ النهار (لبنان) ، العدد ١٦٨٤٤ ، ١٣/١٠/١٩٨٧ ؛الأهرام (مصر) ، العدد ٣٦٨٣٣، ١٣/ اكتوبر /١٩٨٧ ؛ الأهرام (مصر) ، العدد ٣٦٨٣٤ ، ١٤ /تشرين الاول /١٩٨٧ ؛ النهار (لبنان) ، العدد ١٦٨٤٥ ، ١٤ / تشرين الاول / ١٩٨٧.

[٤٢]- وفي اعقاب صدور قرار التشكيل للوزارة صدر قراران جمهوريان احدهما يقضي بأن يكون رئيس الوزراء هو الوزير المختص بشؤون الازهر والثاني ان يكون هو الوزير المختص بالحكم المحلي ، استمرت الوزارة حتى ١٤ / اكتوبر / ١٩٩٣ ليتم تشكيل الوزارة الثالثة مع الفترة الرئاسية الثالثة لرئيس مبارك للمزيد ينظر :- محمد الجوادي ، الوزراء ورؤسائهم ونواب رؤسائهم ونوابهم تشكيلاتهم وترتيبهم ومسؤولياتهم (١٩٥٢ -١٩٩٧)، القاهرة ، ط ٢ ، دار الشروق ، ١٩٩٧ ، ص١٢٧-١٣٠ .

٤٣- الأنوار(لبنان)، العدد ٩٢٦٣ ، ١٠ / تشرين الثاني / ١٩٨٦ ؛ الأنوار (لبنان) ، العدد ٩٢٦٢ ، ١٢ / تشرين الثاني / ١٩٨٦ .

٤٤- عادل حمودة ، اغتيال رئيس بالوثائق ،(اسرار اغتيال انور السادات) ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص٦ ؛ نادية رمسيس فرح ، الاقتصاد السياسي لمصر دور علاقات القوة في التنمية ، ترجمة مصطفى قاسم ،القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٠ ،ص ١٥٥-١٥٦.

٤٥- يعد من اكبر التنظيمات الإسلامية المسلحة في عهد السادات فقد تشكل في اواخر السبعينات من العناصر المتبقية من جماعة التوقف والتبين التي تعرضت لمضايقات السلطات الحكومية فاندمجت بعد اعتقال قادتها لتشكل تنظيم حاول ان يوسع دائرة نشاطه خارج مصر فأعلن الجهاد العالمي ومن ابرز الشخصيات في التنظيم هو محمد عبدالسلام فرج مؤلف كتاب الفريضة الغائبة والذي يدعو فيه إلى محاربة الطغاة بالسيف . للمزيد ينظر :- صالح عباس ناصر و رنا عبدالرحيم حاتم ، الانقسامات الفكرية للتيار الإسلامي في مصر وبروز التنظيمات المتطرفة (١٩٧٠- ١٩٨٠)، مجلة الباحث ، جامعة كربلاء ، المجلد الأول ، العدد ٣٦ ، ٢٠٢٠، ص ٤١٥ -٤١٦ . ، محمد مورو ، تنظيم الجهاد جذوره وأسراره ، د.م ، ٢٠٠٧ .

٤٦- الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٣٠٥ ، ٢٤ / كانون الأول / ١٩٨٦ ؛ الأنوار(لبنان)، العدد ٩٨٢٩ ، ١ / تموز /١٩٨٨

٤٧- الأنوار (لبنان) ، العدد ٩٢٥٨ ، ٥ / تشرين الثاني / ١٩٨٦؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٣٠٧ ، ٢٧ / كانون الأول / ١٩٨٦ ؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٢٥٨ ، ٥ / تشرين الثاني / ١٩٨٦ .

٤٨- الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٥٥٩ ، ٢١ / أيلول / ١٩٨٧ .

٤٩- الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٥٥٥ ، ١٤ / أيلول / ١٩٨٧؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٨٩٤ ، ٦ / أيلول / ١٩٨٨ .

٥٠- الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٣١٥ ، ٥ / كانون الثاني / ١٩٨٧ ؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٤٦١ ، ٨/ حزيران / ١٩٨٧ ؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٤٨٣، ١ / تموز / ١٩٨٧ ؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٨٢٩ ، ١ / تموز / ١٩٨٨.

٥١- الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٦٥٨ ، ٣ / كانون الثاني / ١٩٨٨ .

٥٢- ياسر ثابت ، دين مصر امراء الدم والفيديو ، القاهرة ، دار اكتب للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤ ، ص ٧١ ؛ الأهرام (مصر) ، العدد ٣٦٦٨٢ ، ١٥ / ايار / ١٩٨٧ ؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٧٤٩ ، ٨ / نيسان / ١٩٨٨ ؛ الأهرام (مصر) ، العدد ٣٧٠٢٠ ، ١٧ / نيسان / ١٩٨٨ ؛ الأهرام ، العدد

٣٧٠٣٧ ، ٤ / مـايو /١٩٨٨؛ الأهـرام ، العـدد ٣٧٠٣٩ ، ٦ / مـايو /١٩٨٨ ؛ الأنوار(لبنـان) ، العدد ١٠٢٤٣، ٣ / أيلول / ١٩٨٩.

[٥٣]- الأنـوار، العـدد ٩٨٤٦ ، ١٨/ تمـوز ١٩٨٨ ؛ الأنوار(لبنـان) ، العـدد ٩٨٧٣ ، ١٥ / اب / ١٩٨٨.

[٥٤]- هشام مبارك ، الارهابيون قادمون : دراسة مقارنة بين موقف الإخوان المسلمين وجماعات الجهاد مـن قضـية العنـف ، القـاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٢٠٤ ؛ الأنوار(لبنـان) ، العـدد ١٠٠٨٣ ، ١٨ / اذار /١٩٨٩.

[٥٥]- الأنوار (لبنان) ، العدد ١٠١٠٥ ، ١٠ /نيسان / ١٩٨٩.

[٥٦]- الأنوار (لبنـان)، العدد ١٠١٥٥، ٥ /حزيران / ١٩٨٩ ؛ الأنوار (لبنان) ، العدد ١٠١٩٥ ، ١٦ / تمـوز / ١٩٨٩ ؛الأنوار(لبنـان) ، العـدد ١٠٢١٧، ٧ / اب / ١٩٨٩ ؛ الأنوار(لبنـان) ، العـدد ١٠٢٢١، ١١ /اب / ١٩٨٩ .

[٥٧]- الأنوار(لبنان) ، العدد ١٠١٧٣ ، ٢٣/ حزيران / ١٩٨٩ .

[٥٨]- مجدي شندي ، محاكمة مفتي مصر ، تقديم الشيخ صلاح ابو اسماعيل ، عجمان ، الأنسان للنشر ، ١٩٩٠ ، ص ٢٥ ، الأنوار، العدد ١٠٢٣٣ ، ٤ / أيلول / ١٩٨٩ ؛ الأنوار ، العدد ١٠١٨١ ،١ / تمـوز / ١٩٨٩ ؛ الأنـوار (لبنـان) ، العـدد ١٠٢٠٦ ، ٢٧ / تمـوز / ١٩٨٩ ؛ نضـال محمـد العضايلة ، تاريخ الاغتيال السياسي في الشرق الاوسط ، دار ورد الاردنية ، ٢٠١١ ، ص١١٥ .

[٥٩]- محمود عبده ،حصان طروادة الصهيوني على ابواب المحروسة دراسات في التطبيع بين مصر والكيان الصهيوني ، لبنان ، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية ، ٢٠١٣ ، ص ٢٨٩ ؛ مصطفى بكري ، معارك لا تنتهي حكايات وذكريات ، القاهرة ،٢٠٢١ ، ص ٥٩- ٦٠.

[٦٠]- مصـطفى بكـري ، ثـورة الابـن أسـرار ووثـائق قضـية ثـورة مصـر ، القـاهرة ، دار الحريـة ، ١٩٨٨ ، ص٢٣٠-٢٣١ ؛ عـادل الجـوجري ، ثـورة مصـر المواجهـة المسـلحة ضـد الموسـاد والسـي اي ايـه ، الجيزة ، ١٩٩٠ ، ص ٨٠ ؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٧٢٢ ، ٧ / اذار / ١٩٨٨ ؛ الأنوار(لبنان) ، العدد ٩٧١٢ ، ٢٦ / شباط / ١٩٨٨.

[٦١]- الأنوار(لبنـان) ، العـدد ٩٨٤٧ ، ١٩ / اب / ١٩٨٨ ؛ الأنـوار، العـدد ١٠٢٥٨ ، ١٨ / أيلـول / ١٩٨٩ ؛ الأنوار،العـدد ١٠٢٩٦ ، ٢٦ / تشـرين الأول / ١٩٨٩ ؛ الأنـوار، العـدد١٠٣٣٥ ، ٤ / كانون الأول / ١٩٨٩.

[٦٢]- محمود بكري ، ايام في السجن ، المنصورة ، مكتبة جزيرة الورد ، ٢٠١٠ ، ص ٤٤ ؛ الأنوار (لبنان) ، العدد ١٠٢٥٨ ، ١٨ / أيلول /١٩٨٩ ؛ الأنوار (لبنان) ، العدد ١٠٢٨٢ ، ١٢ / تشرين الأول / ١٩٨٩ ؛ مصطفى بكري ، معارك لا تنتهي ،ص ٦١.

[٦٣]- حيث تم انشاء المجلس وفقاً للتعديل الدستوري عام ١٩٨٠ يضم في عضوبته عدد من الاعضاء يحدده القانون و لا يقل عن ١٣٢ عضواً ثلثهم ينتخب ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي تغير عدد الاعضاء من فترة إلى أخرى عند تشكيله ضم ٢١٠ عضوا ثم ازداد العدد إلى ٢٥٨ . للمزيد ينظر :- علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ ؛ الأهرام ، العدد ٣٧٤٣٥ ، ٦ / حزيران / ١٩٨٩؛ الجمهورية ، العدد ١٢٩٤٤ ، ٦ / حزيران / ١٩٨٩ ؛ الجريدة الرسمية ، العدد ١٧ ، ٢٧ / نيسان /١٩٨٩ ، ص ٦٠٧.

[٦٤]- الأنوار، العدد ١٠١٥٦ ، ٦ /حزيران / ١٩٨٩ ؛ الجمهورية ، العدد ١٢٩٤٦ ، ٨/ حزيران / ١٩٨٩ ؛ الأخبار ، العدد ١١٥٦٦ ، ٨ / حزيران / ١٩٨٩ ؛ الأهرام ، العدد ٣٧٤٣٥ ، ٦ / حزيران / ١٩٨٩ .

[٦٥]- الأهرام ، العدد ٣٧٤٣٧ ، ٨ / حزيران / ١٩٨٩ ؛ الأخبار ، العدد ١١٥٦٧ ، ٩/ حزيران / ١٩٨٩ ؛ الجمهورية ، العدد ١٢٩٤٧ ، ٩ / حزيران / ١٩٨٩ ؛ الأهرام ، العدد٣٧٤٣٨ ، ٩ / حزيران /١٩٨٩.

[٦٦]- .مامون الهضيبي :- ولد في سوهاج عام ١٩٢١ وهو ابن المرشد الثاني لجماعة الإخوان المسلمين حسن الهضيبي ، اكمل تعليمه الجامعي في كلية الحقوق جامعة الملك فؤاد ثم تدرج في الوظائف حتى اصبح رئيساً لمحكمة استئناف القاهرة ، وبدأ نشاطه الفعلي مع الجماعة عام ١٩٨٦ بعد عودته من السعودية رشحته الجماعة ليكون احد نوابها في مجلس الشعب عام ١٩٨٧ حيث اصبح المتحدث بأسم الكتلة البرلمانية الإخوانية ، كما تقلد مناصب قيادية داخل الجماعة منها نائب المرشد العام والمتحدث الرسمي بأسم الجماعة وبعد وفاة المرشد مصطفى مشهور عام ٢٠٠٢ اختير المستشار مأمون الهضيبي ليكون مرشداً للإخوان المسلمين . للمزيد ينظر Trends Research and :- Advisory m,Organizational Structure of the Muslim Brotherhood characteristics goals and future, UAE , 2020 , p.150-152.

[٦٧]- الأنوار (لبنان) ، العدد ١٠١٥٦ ، ٦ /حزيران / ١٩٨٩ ؛ الأنوار (لبنان) ، العدد ١٠١٦٠ ، ١٠ / حزيران / ١٩٨٩

[٦٨]- الأنوار (لبنان) ، العدد١٠١٤٤ ، ٢٥ / ايار /١٩٨٩؛ الأنوار (لبنان) ، العدد ١٠١٦٠ ، ١٠/ حزيران / ١٩٨٩.